شبكة المدن المصرية
فى المعمور الفيضى

تأليف

د. فتحى محمد مصيلحى

* أستاذ الجغرافية البشرية المساعد بجامعة المنوفية ورئيس قسم الجغرافيا ووكيل كلية الآداب .
* حائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الإجتماعية لعام ١٩٨٩ .
* دكتوراة فى جغرافية الحضر بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة فى عام ١٩٨ .
* تنصب اهتماماته الرئيسية على التنمية العمرانية والتخطيط الأقليمى والدراسات البيئية . .
* شارك فى عديد من الدراسات القومية فى مجال التخطيط العمرانى والتنمية الأقليمية .
* شارك فى بعض الدراسات الدولية عن مشاكل التحضر فى المدن الكبرى والتى اشرفت عليها الأمم المتحدة .

* **أهم مؤلفاته :** -

١ - شخصية المدينة السعودية .

٢ - الجغرافية البشرية .

٣ - حركة المدينة التوازنية خلف الحاجز الطوبغرافى ـ نظرية مقترحة وتطبيقات .

٤ - تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى .

٥ - بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية .

١٩٩٠

الفهـــــــــارس

١ - فهرس الموضوعات

	الصفحة
الفهـــارس	(٣-٤)
مقـدمـــة :	(٥-٦)
(١) تطور الهيراركية الحجمية للمدن المصرية	(٧-١٩)
(١-١) الدورة الأولى فى التنمية الحضرية الحديثة	(٧-١٠)
(١-٢) تطور المدن الصغرى الجوازية	(١٠-١٢)
(١-٣) تطور المدن الصغيرة	(١٢-١٦)
(١-٤) تطور المدن المتوسطة الحجم	(١٦)
(١-٥) تطور المدن الكبيرة الحجم	(١٦-١٧)
(١-٦) تطور المدن الخاصة (الكبرى والعملاقة)	(١٧-١٩)
(٢) الأبعاد المكانية للمدن المصرية المختلفة الأحجام	(٢٠-٣٠)
(٢-١) بين الأقسام الجغرافية والتخطيطية	(٢٠-٢١)
(٢-٢) على المستوى الأقليمى	(٢١-٢٦)
(٢-٣) على المستوى المحلى	(٢٦-٢٩)
(٣) التوازن الحضرى لشبكات المدن المصرية	(٣١-٥٢)
(٣-١) بين الشبكة الحضرية القومية وشبكة المعمور الفيضى	(٣٥)
(٣-١-١) حجم الأختلال التوازنى	(٣٥-٣٧)
(٣-٢) التخضم السكانى والأحمال الحضرية الزائدة	(٣٧-٤٠)
(٣-١-٣) القصور السكانى والمدن المنكمشة	(٤٠-٤٤)
(٣-٢) الأنساق الحضرية للشبكات المحلية	(٤٤)
(٣-٢-١) المحافظات الحضرية	(٤٥)
(٣-٢-٢) شبكات المدن المحلية فى شرق الدلتا والقنال	(٤٥-٤٦)
(٣-٢-٣) الشبكات الحضرية المحلية بالمحافظات الحبيسة	(٤٦-٤٨)
(٣-٢-٤) الشبكات الحضرية بغرب الدلتا	(٤٨)
(٣-٢-٥) الشبكات الحضرية بمصر الوسطى	(٤٨-٥٠)
(٣-٢-٦) الشبكات الحضرية بمصر العليا	(٥٠-٥٢)
(٤) السيطرة الحضرية وأختلال توازن شبكات المدن المحلية	(٥٣-٥٨)
(٥) أنساق التجمعات العمرانية فيما وراء المدن الصغرى .	(٥٩-٦٦)
(٦) تخطيط الأنساق الحضرية لشبكات المدن القومية والمحلية	(٦٧-٧١)
(٧) المصادر والمراجع .	(٧٢-٧١)

٢ فهرس الجداول : الصفحة

١ - تطور الوحدات الحضرية ومحتواها السكانى ومتوسط حجم الوحدة الحضرية فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) . ..... (٨)

٢ - الفئات الحجمية الفرعية للمدن الجوازية فى عام ١٩٨٦ . ..... (١١)

٣ - تطور عدد ونسبة المدن وسكانها فى الفئات الحجمية المختلفة فى المعمور الفيضى فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) . ..... (١٣)

٤ - التركيب الحجمى للمدن المصرية فى الأقسام الأقليمية للمعمور الفيضى فى تعداد ١٩٨٦ . ..... (٢٢)

٥ - نسبة المدن تحت وفوق المدن المتوسطة الحجم الى الفئة المتوسطة فى ١٩٨٦ . ..... (٢٤)

٦ - التوزيع النسبى لفئات الحجم العريضة للمدن المصرية ، ومتوسط حجم المدينة فى كل فئة ١٩٨٦ . ..... (٢٧)

٧ - الخصائص العامة لشبكات المدن المصرية طبقا لتحليل جبز وبروينج . ..... (٣٣)

٨ - تطور الحجم الفعلى والمتوقع للمدينة الأولى فى الفترة (١٩٨٦/٤٧) . ..... (٣٧)

٩ - نسبة الاحمال السكانية الزائدة فى المدن المتضخمة . ..... (٤٨)

١٠ - التأثير المتوقع لحركة التفريغ على المدن المتضخمة وحجم الأختلال التوازنى . ..... (٤٠)

١١ - تطور نسبة عدد المدن تبعا لنسبة القصور السكانى فى الفترة (١٩٨٦/٤٧) . ..... (٤٠)

١٢ - الاقطاع الحضرى فى شبكة المدن المصرية فى (١٩٨٦/٤٧) . ..... (٤٤)

١٣ - موقف المحافظات الحضرية فى شبكة المدن من المنظور القومى . ..... (٤٥)

١٤ - شبكات المدن المحلية فى شرق الدلتا والقنال (٤٦)

١٥ - شبكة المدن بالمحافظات الدلتاوية الحبيسة . ..... (٤٧)

١٦ - التوازن الحضرى بشبكات مدن محافظات مصر الوسطى فى ١٩٨٦ . ..... (٤٩)

١٧ - التوازن الحضرى بمحافظات مصر العليا فى ١٩٨٦ . ..... (٥١)

١٨ - السيطرة الحضرية واختلال توازن شبكات المدن المحلية . ..... (٥٥)

١٩ - التوزيع النسبى للتجمعات العمرانية فى الوادى والدلتا فى ١٩٧٦ . ..... (٦٠)

٢٠ - التوزيع النسبى للتجمعات العمرانية فى ١٩٧٦ على المستوى الأقليمى . ..... (٦٠)

٢١ - الترتيب التسلسلى للتجمعات العمرانية . (المطلق والنسبى) فى ١٩٧٦ . ..... (٦١)

٣ فهرس الأشكال : الصفحة

١ - دورات التنمية الحضرية الحديثة فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) . ..... (٩)

٢ - تطور الهيراركية الحجمية لشبكة المدن المصرية فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) . ..... (١٤-١٥)

٣ - تطور المدن المصرية فى فئاتها الحجمية فى (١٩٨٦/٢٧) . ..... (١٥)

٤ - الهيراركية الحجمية للمدن المصرية فى ١٩٨٦ على المستوى الأقليمى . ..... (٢٣)

٥ - توزيع حضر محافظات المعمور الفيضى تبعا لفئات أحجام المدن العريضة فى ١٩٨٦ . ..... (٢٩)

٦ - تطور خصائص شبكة المدن المصرية فى ١٩٨٦ . ..... (٣٣)

٧ - تطور نسبة الأحمال السكانية الزائدة فى ١٩٨٦ . ..... (٣٩)

٨ - الاختلافات السكانية للفوارق بين الأحجام الفعلية والمتوقعة لشبكة المدن المصرية فى الوادى والدلتا (أ-ب) ..... (٤١-٤٢)

٩ - مؤشر توازن شبكات المدن المحلية فى ١٩٨٦ . ..... (٥٦)

١٠ - نسبة الأحمال السكانية الزائدة أو القصور السكانى للمدينة الأولى بالشبكات المحلية فى ١٩٨٦ . ..... (٥٦)

١١ - مؤشر السيطرة الحضرية للمدينة الأولى فى ١٩٨٦ . ..... (٥٦)

١٢ - الانساق العمرانية فى الأقسام الأقليمية للمعمور الفيضى ومحافظاته المختلفة فى ١٩٧٦ . ..... (٦٢-٦٥)

مقدمة :

يتطلب تخطيط التنمية الأقليمية على المستوى القومى المصري الاجابة على ثلاثة أسئلة كبرى ، أولها يتمثل فى الوقوف على حجم الأزمة فى الوادى والدلتا ودواعى التدخل التخطيطى فى المعمور الفيضى ، وثانيهما يحدد حجم التفريغ السكانى من الوادى والدلتا الى الوطن الصحراوى المراد تعميره ، وثالثهما يدور حول تحديد الطاقة الحاملة للمعمور الصحراوى القائم وقدرته الاستيعابية للتفريغ السكانى من الوادى والدلتا وكيفية نشر التفريغ السكانى على المسطحات ذات الأولوية فى عملية التعمير .

بينما تدور كثير من البحوث الجغرافية وغيرها فى المرحلة الأولى من مجموعة تلك الأسئلة مستهدفة تحديد حجم الأزمة فى المعمور القديم ومدى الحاجة الى التدخل التخطيطى وحتمية الخروج من الوادى ، تجاوزت بعض البحوث هذا الحد الى نشر كميات كبيرة من السكان على أجزاء كبيرة من صفحة الصحراء بدون تحديد كيفية التوزيع ومصادر السكان ، وذلك بصورة عفوية وتفتقر الى أستراتيجية واضحة ويعوزه التحليل المنطقى .

ويتعلق البحث بالأجابة عن عدد من الأسئلة الفرعية فى سيناريو عملية التنمية الأقليمية فى المنظور القومى المصري ، ويستهدف ما يلى :

أ - فحص التركيب الحجمى للمدن المصرية خلال نصف قرن من الزمن [1] ، للكشف عن مدى وجود هيراركية حضرية فى هذا المجال ، والتغيرات التى طرأت عليها ، ومدى صحتها ، وكيفية أستعادة النظام الهيراركى للمدن المصرية الى شكله المنتظم .

ب - ابراز التباينات على المستوى القومى والبيئى والاقليمى والمحلى للهيراركية الحجمية للمدن ، ومدى الأختلال الذى يعترى انساقه الحضرية .

جـ - قياس التوازن الحضرى بشبكة المدن المصرية فى نصف قرن على المستوى القومى ، وقياس حجم الاختلال وأسبابه ، وتحديد المدن المتضخمة والمدن التى سجلت قصورا سكانيا ، وحجم التضخم والقصور السكانى .

د - فحص التوازن الحضري فى الشبكات الحضري فى الشبكات المحلية وتحديد درجة الأختلال فى التوازن الحضرى لتلك الشبكات ودواعى التدخل التخطيطى لها .

و - استخلاص سياسة تنموية للانساق الحضرية على المستوى القومى والشبكات المحلية ، تستهدف الوصول الى هيراركية حجمية متوازنة ، وأصلاح المشاكل التي تعترى التوازنات الحضرية فى الشبكات القومية والمحلية ، وترسيخ ذلك فى عملية التعمير الصحراوى .

---

(١) توجد دراسات فى التركيب الحجمى للمدن المصرية ، نذكر منها :

أ - خديجة عبد الرحمن عطية ، التحضر وتطور التوزيع الهرمى لمدن مصر ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، ندوة التوسع الحضرى ، ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ .

ب - سامح العلايلى ، مشروعات تخطيط المدن الكبرى وواقع التضخم السكانى ، ندوة التوسع الحضرى ، ص ص ٢٠ - ٢٨ .

جـ - محمد صبحى عبد الحكيم وأخرون ، « التحضر فى جمهورية مصر العربية » فى التحضر فى الوطن العربى ، الجزء الثانى ، ص ص ١٤٨ - ١٥٢ .

د - اكاديمية البحث العلمى ، الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ - الرقم الكودى ، مشروع رقم ١٣ ، جدول ٢ -١ ، ٢ -٢

(١) تطور الهيراركية الحجمية

(١-١) الدورة الأولى فى التنمية الحضرية الحديثة

أكتملت فى الفترة ١٩٢٧/١٩٨٦ دورة كاملة فى التنمية الحضرية فى المعمور الفيضى لجمهورية مصر العربية ، تضاعفت فيها عدد مدن الوادى والدلتا من ٨٢ مدينة فى أول تلك الدورة الى ١٦٦ مدينة فى ١٩٨٦ م .

واذا كانت مدن المعمور الفيضى قد تضاعفت (٢.١٪) فيما يقرب من ستة عقود زمنية ، لكن سكان تلك المدن قد زادوا بمقدار خمسة أمثال (٥١٥٪) فى تلك الفترة الزمنية ، فقد تطور سكان الحضر بالوادى والدلتا من ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة (٣٣٨٤ الفا) الي ما يقرب من واحد وعشرين مليونا (٢٠٨٣١ الف) فى بداية نفس الفترة ونهايتها على التوالى .

وهذا يعنى أن الرحلة الى الحضرية فى المعمور الفيضى لم تقتصر على تحول القرى الكبرى الى بلدان فى بداية السلم الحضرى أو أنشاء مدن جديدة ، بل تعداها الى تنمية المدن القائمة ، وهذا الأتجاه التنموى الأخير هو المسئول الأول فى التحضر السريع للمعمور الفيضى .

وتتفاوت نسبة الزيادة السنوية للوحدات الحضرية والمحتوى السكانى وحجم الوحدة الحضرية وتطورها من تعداد الى آخر كما يوضحه الجدول رقم (١) الذى يوضح تطور الوحدات الحضرية ومحتواها السكانى ومتوسط حجم الوحدة الحضرية فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) .

التعداد	تطور الوحدات الحضرية ٪	تطور المحتوى السكانى ٪	نسبة الانحراف	متوسط حجم الوحدة الحضرية بالألف	تطور حجم الوحدة الحضرية
١٩٢٧				٤١,٣	٪
١٩٣٧	٠.٦١	٧,٦	+ ٦,٩٩	٤٦,٧	+ ١,٣١
١٩٤٧	١٣,٨٠	٤,٦٤	- ٩,١٦	٦٠.٠	+ ٢,٨٥
١٩٦٠	١,٧١	٤,٨	+ ٣.٠٩	٧٩,٨	+ ٣,٣
١٩٧٦	٢.٠٧	٢,٤	+ ٠.٣٣	٦٧,٧	- ٠.٩٥
١٩٨٦	١,٥	١١.٠٥	+ ٩,٤٥	١٢٥,٤	+ ٨,٥

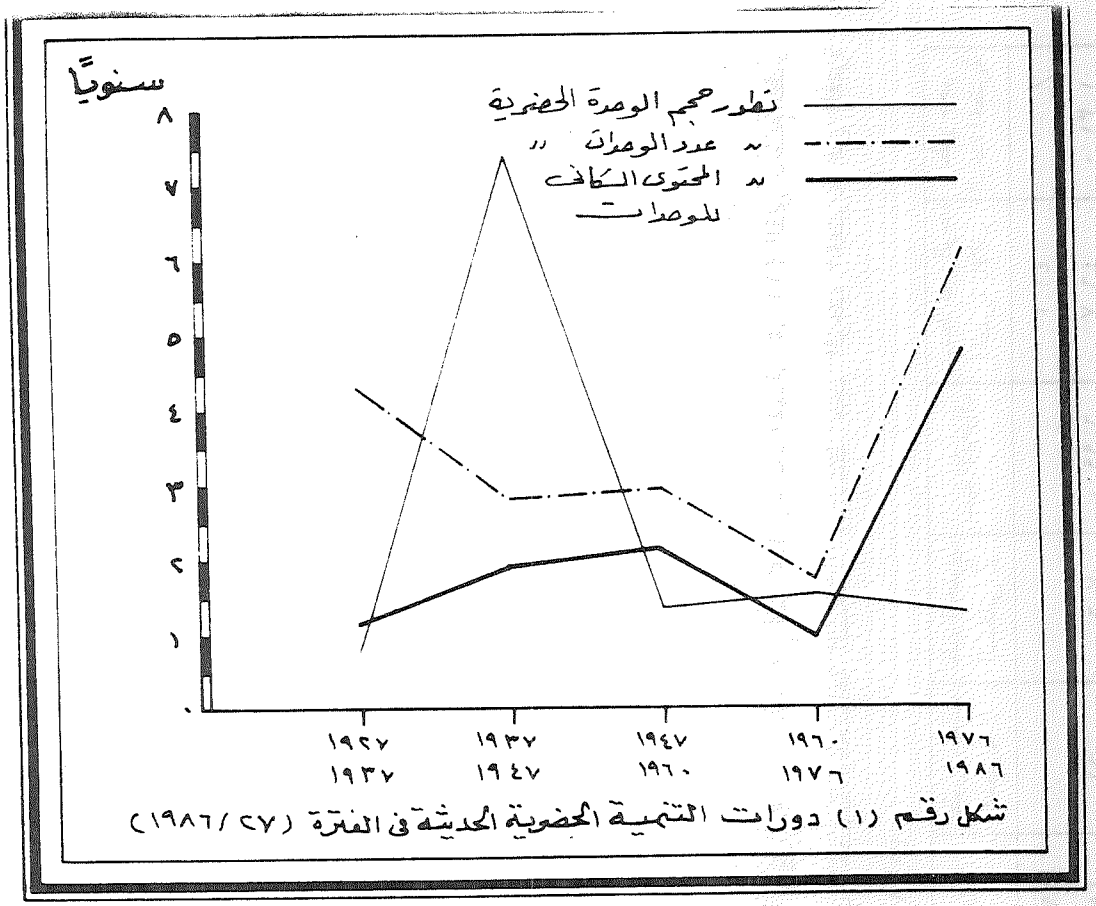

شكل رقم (١) دورات التنمية الحضرية الحديثة في الفترة (٢٧/١٩٨٦)

والحقيقة التى تفرض نفسها من خلال التطور الحضرى فى المعمور الفيضى فى جمهورية مصر العربية بأبعادها الثلاثة (الوحدات والمحتوى السكانى وحجم الوحدة الحضرية) ، أنه توجد دورات تطورية صغرى تتألف كل منها من عقدين من الزمن ، تتكون الدورة من اتجاهين ، يتمثل الأول فى زيادة سكان الحضر والاتجاه نحو التكثيف الحضرى ، يظهر الاتجاه الثانى فى زيادة الوحدات الحضرية لمعادلة التكثيف الحضرى وتحقيق مبدأ العدالة المكانية فى التنمية الحضرية ، فترتفع نسبة زيادة الوحدات الحضرية إذا قورنت بنسبة زيادة المحتوى السكانى فى المدن القديمة والحديثة ، ثم تبدأ دورة تنموية صغرى جديدة بزيادة عملية التكثيف وامتلاء الوحدات الحضرية الجديدة فتتفوق نسبة زيادة المحتوى السكانى ادا قورنت بنسبة زيادة الوحدات الحضرية .

ورغم محاولات استيعاب المحتوى المتزايد لسكان الحضر بزيادة الوحدات الحضرية ، فقد زادت المدن بمقدار مثل ، لكن تزايد المحتوى السكانى بخمسة أمثال فى العقود الستة الماضية ، ترتب عليه تزايد حجم الوحدة الحضرية بمقدار مثلين على الأقل ، فقد ارتفع متوسط سكان المدينة الواحدة من ٤١,٣ الف نسمة الى ١٢٥,٤ الف فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) .

وتؤشر الفترة (١٩٨٦/٧٦) عن فشل أستراتيجية التنمية الحضرية الحالية التي ترتكز على مجابهة تزايد المحتوى الحضري من السكان بزيادة عدد الوحدات الحضرية لأن تزايد المحتوى من السكان كان كبيرا جدا بلغ أكثر من سبعة أضعاف معدل تزايد الوحدات الحضرية ، هذا فضلا عن الكثافة المتزايدة من المحتوى السكانى المتسارع ، انظر الشكل رقم (١) الذى يوضح دورات التنمية الحضرية فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) .

أما عن استراتيجية التنمية الحضرية فى المرحلة القادمة فيجب أن تعتمد على اتجاهين رئيسيين : -

أ - تقييد الاتجاه بزيادة الوحدات الحضرية ، وتوفير التكلفات المطلوبة في تجهيز القرى الكبري لتحويلها الى مدن وأستبدالها أما بإنشاء مدن جديدة فى المناطق الصحراوية وأما تنمية المراكز الحضرية القائمة بالمعمورالصحراوى الحالى ، حسب ما تتطلبه الدراسات التفصيلية .

ب - تقييد المحتوى السكانى للوحدات الحضرية ، بالتحديد الصارم لكردونات المدن بحيث يتفق مع المنطقة العمرانية بما لا يشجع على النمو العمرانى الأفقى الا فى أضيق الحدود ، وذلك سعيا لوصول المدن الى التشبع السكانى وتشجيع حركة النزوح الى وحدات حضرية صحراوية بديلة فى خلال فترة انتقالية ، حتى يتوفر التمويل الكافى لتجهيزات مجتمعات عمرانية جديدة لها قواعدها الاقتصادية المستقلة .

(١-٢) تطور المدن الصغرى الجوازية

أول ما يلفت الانتباه فى تطور أحجام المدن المصرية في الستين سنة الأخيرة هو تقلص المدن الجوازية ، والذى يتناقص أحجامها السكانية عن عشرين ألف نسمة . فقد انخفض عددها فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) بنسبة الثلث تقريبا (٣١٪) من ٥٤ مدينة الى ٣٨ مدينة فى نفس الفترة ، كما تناقصت أهميتها فى النسق الحضرى الفيضى ، فبعد أن كانت تشكل ثلثى جملة عدد المدن بالوادى والدلتا فى ١٩٢٧ أصبحت لا تتجاوز ربع (٢٢,٩٪) جملة عدد المدن .

ولكن تفاوتت نسبة الفئات الحجمية الفرعية للمدن الجوازية فى المكون العام للمدن الصغرى الجوازية والمدن المصرية الفيضية عامة ، كما توضحها الأرقام التالية فى جدول رقم (٢) *

التعداد والبيان	تعداد ١٩٢٧			تعداد ١٩٨٦		
الفئة الحجمية الفرعية	العدد	من المدن الجوازية	من اجمالى المدن	العدد	من المدن الجوازية	من جملة المدن
أقل من خمسة الآف	٩	١٦,٧	١١,٠٠	٩	٢٣,٧	٥,٤
من خمسة الى أقل من عشرة الآف	١٦	٢٩,٦	١٩,٥	٩	٢٣,٧	٥,٤
من عشرة الى أقل من عشرين الفا	٢٩	٢٣,٧	٣٥,٤	٢٠	٥٢,٦	١٢,٠٠
جملة	٥٤	١٠٠٠٠	٦٥,٩	٣٨	١٠٠٠٠	٢٢,٨

ومن الملاحظ تناقص أهمية الفئات الحجمية الفرعية للمدن الجوازية فى المكون الحضرى العام لشبكة المدن الفيضية فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) ، فقد انخفضت نسبة المدن التى

* اعداد الباحث من جدول رقم (٣) .

تقل عن خمسة الآف نسمة الى نصف نسبتها ، وأنخفضت المدن التى تتراوح بين خمسة وعشرة الآف الى ربع نسبتها فى بداية الفترة (١٩٢٧) ، وتناقصت نسبة المدن التى تتراوح بين عشرة وعشرين الف نسمة الى نصف نسبتها فى بداية الفترة .

كما يلاحظ تغير الوزن النسبى للفئات الحجمية الفرعية فى المكون العام للمدن الجوازية التى تقل عن عشرين الف نسمة لصالح المدن التي تتراوح أحجامها بين عشرة وعشرين ألف نسمة ، فقد أصبحت الأخيرة تشكل أكثر من نصف المدن الجوازية وأصبحت تماثل ضعفى كل من المدن الجوازية القزمية والمدن الجوازية الصغرى على حد سواء بعد أن كانت تؤلف ٣,٩ - ١,٨ مثل عددها فى الفئتين القزمية والصغرى فى تعداد ١٩٢٧ على التوالى .

ويدل التناقص المطرد فى نسبة المدن التى تقل عن عشرين الف نسمة على الأتجاه نحو الأختفاء لارتفاع عتبة التحول الى مدن من الناحية الحجمية الى أكثر من عشرين الف نسمة ، ومن المفروض تأكيد هذا الأتجاه فى المعمور الفيضى على الأقل فبعد أن كانت تلك المدن تشكل ما يقرب من ثلثى (٦٥٪) عدد المدن فى ١٩٢٧ ، أنخفضت الى ثلاثة أخماس عدد المدن فى تعداد ١٩٣٧ ، وأستمرت فى التقلص حتى وصلت الى أقل من نصف (٤٩,٥٪) عدد المدن فى تعداد ١٩٤٧ ، (٤٣,١٪) من جملة عدد مدن تعداد ١٩٦٠ ، ثم ٣٧٪ من جملة عدد مدن تعداد ١٩٧٦ ، وأستقرت فى التعداد الأخير الى ٢٢٪ جملة مدن تعداد ١٩٨٦ .

ولايبدو أن التحول القروى الحضرى فى شكل مدن المراسم والقرارات لأحجام تقل عن عشرين الف نسمة يعد صحيا الا فى مناطق التوسع الأفقي التى تتطلب أختيار مراكز خدمية للظهير المستصلح الأقل فى كثافته السكانية ، وأن أستمرار تلك السياسة فى أراضى المعمور القديم لايعدو عن مجاملات ممسوخة وأهدارت بالجملة لتجهيزات حضرية فى عتبات حجمية تسويقية دنيا لا تغطى تكلفات تلك التجهيزات الأنشائية والتشغيلية

(١-٣) تطور المدن الصغيرة

تتراوح المستويات الحجمية لتلك الفئة الحجمية من عشرين الى خمسين الف نسمة ، وتتضمن عتبة التحول القروى - المدينى المناسبة ، والتى يختلف حولها الباحثون بين

جدول رقم (٣) تطور عدد ونسبة المدن وسكانها فى الفئات الحجمية المختلفة فى المعمور الفيضى فى الفترة (١٩٨٦/٢٧)

التعداد والبيان	تعداد ١٩٢٧			تعداد ١٩٣٧			تعداد ١٩٤٧			تعداد ١٩٦٠			تعداد ١٩٧٦			تعداد ١٩٨٦				نسبة التغير فى الفئه ١٩٨٦ / ١٩٢٧	
فئات الأحجام بالألف	عدد المدن	السكان بالألف	٪	عدد المدن	السكان بالألف	٪	عدد المدن	السكان بالألف	٪	عدد المدن	السكان بالألف	٪	عدد المدن	السكان بالألف	٪	عدد المدن	السكان بالألف	٪	المدن ٪	السكان ٪
١٠٠ فأكثر	١	١٧١ ١ ٢	٣١,٦	١	١٣١ ١ ١	٣٢,٢	١	٢٧٦ ١ ٠٠	٣٤,٩	٢	٤٨٦٥ ١ ٧	٥٠,٤	٣	٨٦٢٢ ٢ ١	٥٤,٣	٣	١٨٤١ ١ ٨	٥٢,١	٪٢٠٠	٪٩١٢,٣
٥٠٠ -	١	٦ ١ ٢	١٧,٧	١	٧١ ١ ١	١٧,٥	١	٩٥ ١ ٠٠	١٦,٠٠	-	- - -	-	-	- - -	-	١	٧١١ ٠ ٦	٣,٤	-	١٨,٥
١٠٠ -	١	١١٩ ١ ١	٣,٠٠	١	١١٩ ١ ١	٢,٩	٧	٩٥٢ ٧ ١	١٦,٠٠	١٢	٢٢٢٧ ٩ ٩	٢٣,١	١٧	٣٣٤٦ ١١ ٦	٢١,١	٢	٤٣١٩ ١٢ ٠٠	٢٠,٨	١٩٠٠	٤١٧٦
٥٠ -	٨	٩٨ ٥ ٤	١٤,٩	١	٧١٥ ١١ ٥	١٧,٦	٧	٥٢ ٧ ١	٨,٤	٨	٥٣٥ ٦ ٦	٥,٤	١٨	١٢١٧ ١٢ ٣	٧,٧	٣	٢٥١٢ ١٨ ١	٩,٧	٢٧٥	٢٩٩
٢٠ -	١٧	٥١٢ ٢ ٧	١٥,١	٢١	٦٠٠ ٢٤ ١	١٤,٨	٣٤	٩٢٧ ٣٤ ٣	١٥,٦	٤٦	١٤١٣ ٣٨ ٠	١٤,٦	٦٣	٢٧٧ ٤٣ ٢	١٣,١	٧٤	٢٥١٦ ٤٤ ٦	١٢,١	٣٣٥	٣٩١
١٠ -	٢٩	٤٤٢ ٣٥ ٤	١٣,١	٣٠	٤٥٨ ٣٤ ٥	١١,٣	٢٦	٣٨٩ ٢٦ ٣	٦,٥	٣٣	٤٨٠ ٢٧ ٣	٥٠٠	٣٦	٥٨١ ٢٤ ٧	٣,٧	٢٠	٣٣٢ ١٢ ٠٠	١,٦	- ٣١	- ٢٥
٥ -	١٦	١١٨ ١٩ ٥	٣,٥	١٦٠	١١٧ ١٨ ٤	٢٠٩	١٨	١٧٨ ١٨ ٣	٢,٢	١٧	١٣٠ ١٤ ٠٠	١,٤	٦	٤٥ ٤ ١	٠,٣	٩	٧١ ٥ ٤	٠,٤	- ٤٤	- ٤٠
أقل من ٥	٩	٣٦ ١١ ٠٠	١,١	٧	٢٩ ٨ ٠٠	٠,٧	٥	٢٠ ٥ ١	٠,٣	٣	١٢٠ ٢ ٥	٠,١	٣	٤٠ ٢ ١	٠,٠٥	٩	١١ ٥ ٤	٠,٥	-	- ٦٩
الإجمالى	٨٢	٣٣٨٤ ١ ٠٠	١٠٠	٨٧	٤٠٥٩ ١ ٠٠	١٠٠	٩٩	٥٩٤٣ ١ ٠٠	١٠٠	١٢١	٩٦٥١ ١ ٠٠	١٠٠	١٤٦	٩٨٨٧ ١ ٠٠	١٠٠	١٦٦	٢٨١٠ ١ ٠٠	١٠٠	١٠٢	٥١٥

(١) الارقام الخام من التعداد العام للسكان فى التواريخ المذكورة ، والنسب من حساب الباحث .

عشرين و٢٥ ألف نسمة تتحول القرية الكبرى الى بداية التدرج الحضرى فى شكل بلدة أو مدينة صغيرة ، لذا من المفروض أن تمثل القاعدة الرئيسية فى هرم المدن المصرية فى معمورها الفيضى فى الوادى والدلتا [١] .

وتتألف المدن المصرية الصغرى فى هذه الفئة الحجمية من ٧٤ مدينة ، تشكل ما يزيد عن خمسى (٤٤,٦٪) جملة مدن المعمور الفيضى فى تعداد ١٩٨٦ ، بعد أن كانت فقط خمس (٢,٧٪) جملة عدد المدن فى تعداد ١٩٢٧ ، وقد كانت تلك الفئة الحجمية الفئة الثانية فى تعداد ١٩٢٧ ، أصبحت الفئة الحجمية الأولى فى التعداد الأخير . انظر الجدول رقم (٣) الذى يوضح تطور عدد ونسبة المدن وسكانها فى الفئات الحجمية المختلفة فى الفتره (١٩٧٦/٢٧) .

وقد كان التحول الحضرى لتلك الفئة من المدن مطردا فى التزايد داخل المكون الحضرى العام ، فمن خمس جملة عدد المدن فى ١٩٢٧ الى ربع (٢٤,١٪) فثلث (٣٤,٣٪) فى تعدادى ١٩٣٧ - ١٩٤٧ على التوالى ، أستمرت فى التزايد الى ٣٨٪ فى تعداد ١٩٦٠ وأستقرت تقريبا فى السنوات العشر الأخيرة حول ٤٥٪ من جملة عدد المدن ، ويستدل على ذلك بطء تطور عددها فى الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) من ٤٣,٢٪ الى ٤٤,٦٪ من جملة عدد المدن فى بداية تلك الفترة التعدادية ونهايتها على التوالى .

ورغم أن تلك الفئة الحجمية تشكل ما يقرب من نصف عدد الوحدات بالمكون الحضرى فى تعداد ١٩٨٦ الا أنها تستوعب فقط أقل من ثمن (١٢,١٪) جملة سكان المدن فى الوادى والدلتا ، بمتوسط حجم يصل الى ٣٤ ألف نسمة ، بينما كانت تلك الفئة فى تعداد ١٩٢٧ تتألف من خمس (٢٠,٧٪) جملة عدد المدن بمتوسط حجمى يصل إلى ٣.١١٨ نسمة ورغم تذبذب القدرة الأستعابية لمدن تلك الفئة لكنها فى تناقص بطئ من ١٥,١٪ الى ١٢,١٪ من جملة سكان مدن المعمور الفيضى فى تعدادى ١٩٢٧ - ١٩٣٧ على التوالى .

---

(١) توجد ٤١ قرية مصرية يزيد سكانها عن عشرين ألف نسمة ، ويتجاوز بعضها مائه ألف نسمة .

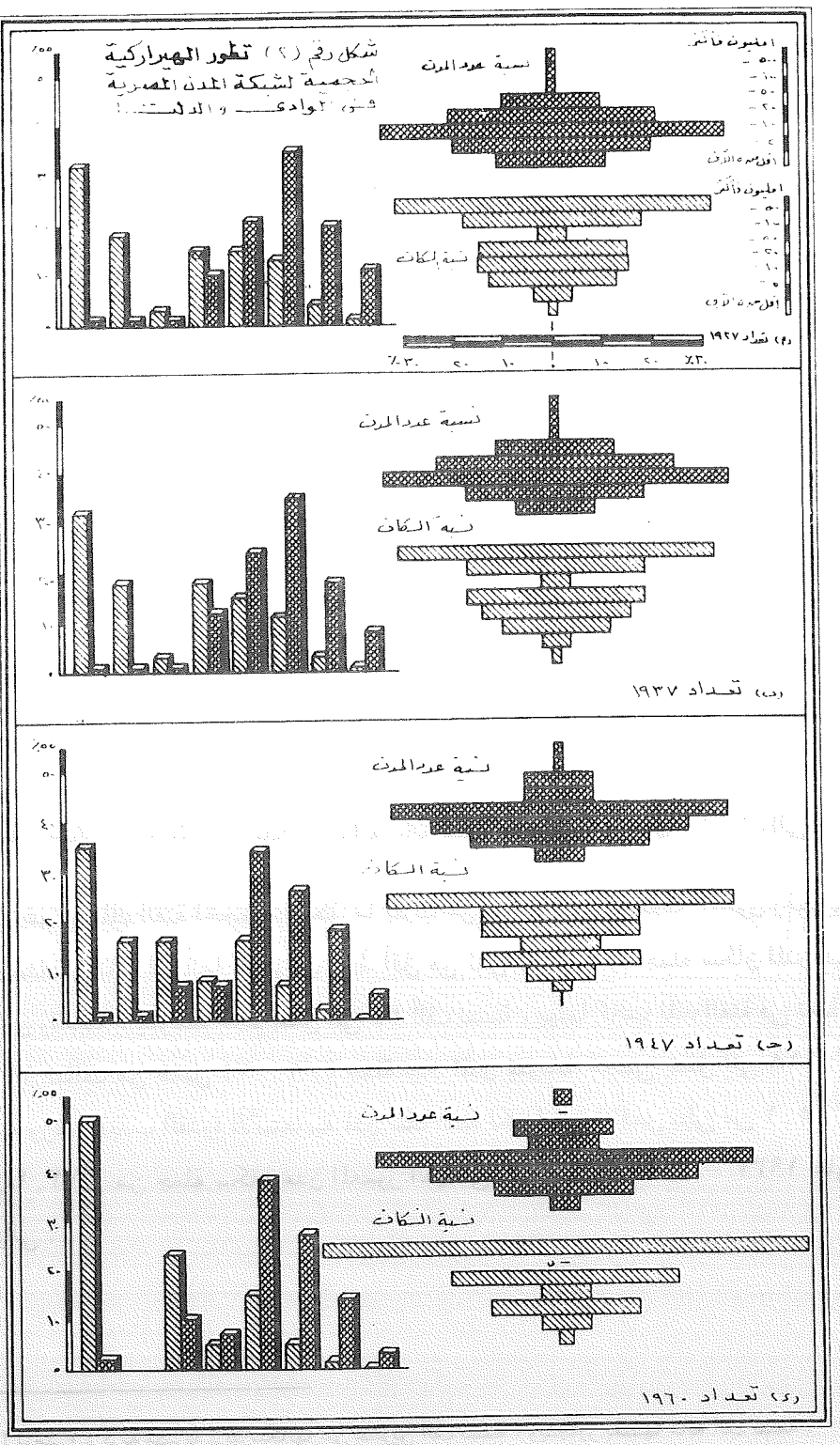

شكل رقم (٢) تطور الهيراركية الحجمية لشبكة المدن المصرية في وادي النيل

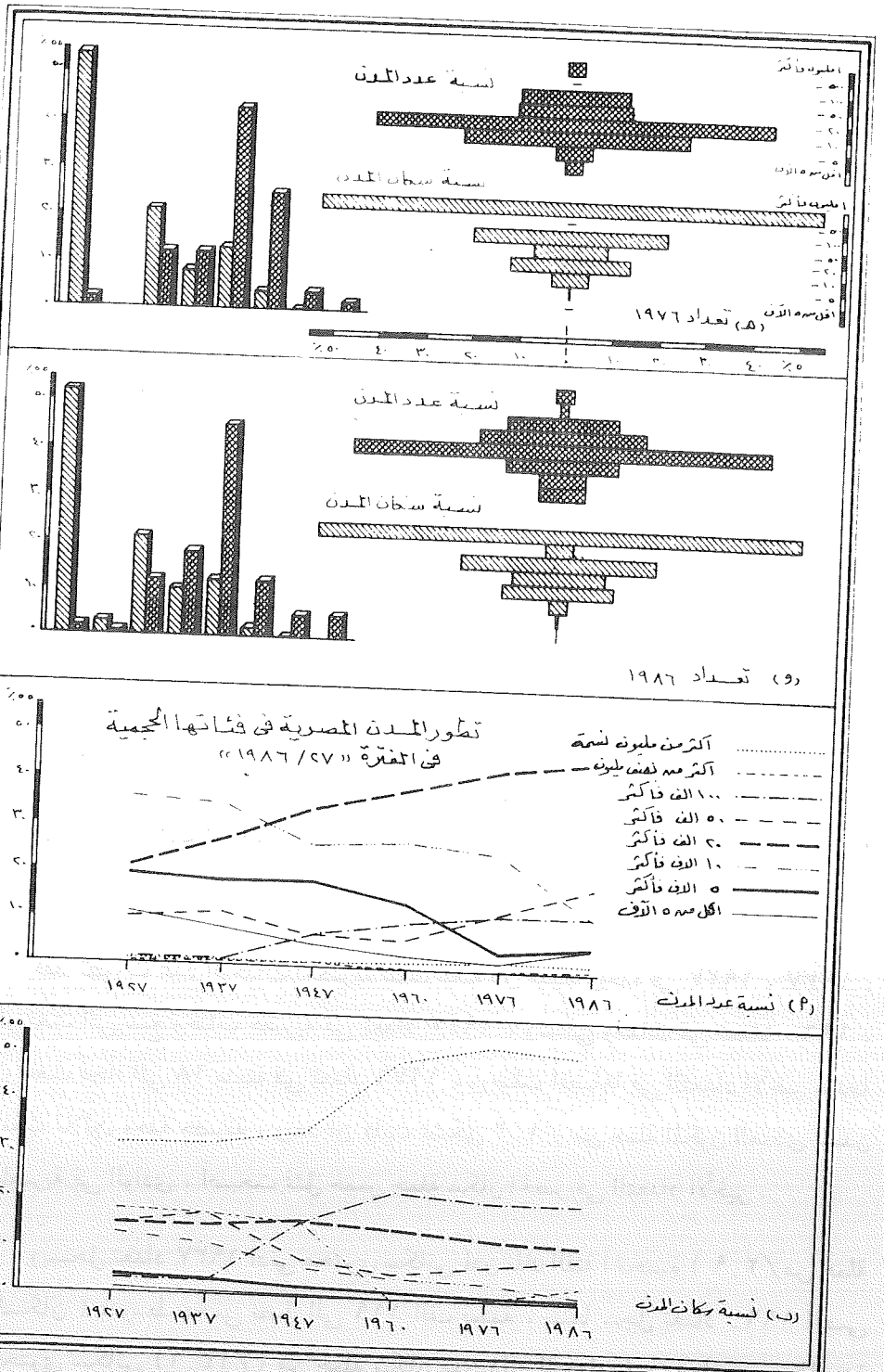
نسبة عدد المدن
نسبة سكان المدن
(هـ) تعداد ١٩٧٦
نسبة عدد المدن
نسبة سكان المدن
(و) تعداد ١٩٨٦
تطور المدن المصرية فى فئاتها الحجمية
فى الفترة « ٢٧ / ١٩٨٦ »
أكثر من مليون نسمة
أكثر من نصف مليون
١٠٠ الف فأكثر
٥٠ الف فأكثر
٢٠ الف فأكثر
١٠ الاف فأكثر
٥ الاف فأكثر
اقل من ٥ الآف
١٩٢٧
١٩٣٧
١٩٤٧
١٩٦٠
١٩٧٦
١٩٨٦
(ف) نسبة عدد المدن
(ز) نسبة سكان المدن

شكل رقم (٣)

(١-٤) تطور المدن المتوسطة الحجم

وتتراوح المستويات الحجمية لتلك الفئة من المدن بين خمسين ومائة ألف نسمة ، ورغم أن عدد مدن تلك الفئة قد تضاعف بما يقرب من ثلاثة أمثال (٢٧٥٪) فى الفترة (١٩٢٧ / ١٩٨٦) عندما أصبحت ثلاثين مدينة فى نهاية الفترة فى مقابل ثمانى مدن فقط فى بداية الفترة ، ولكن التطور العددى لمدن تلك الفئة كان متدنيا ، انظر شكل رقم (٣) (٤) اللذان يوضحان هيراركية أحجام المدن المصرية فى فئاتها الرئيسية .

وسجل تعداد ١٩٦٠ أقل نسبة سكان تحتويها تلك الفئة الحجمية وهو ٥,٤٪ من جملة سكان الحضر ، بحجم متوسط للوحدة الحضرية يصل الى ٦٥,٦ ألف نسمة ، مقابل ١٤,٩٪ من جملة السكان فى تعداد ١٩٤٧ بمتوسط حجمى يقدر بـ ١٣٦ ألف نسمة ، وقد بلغ المحتوى السكانى لتلك الفئة الحجمية فى التعداد الأخير ٩,٧٪ من جملة السكان بمتوسط حجمى للوحدة الحضرية بقدر ٦٧,١ ألف نسمة .

(١-٥) تطور المدن الكبيرة الحجم

وتتحدد هذه الفئة الحجمية بمائة ألف نسمة فى حدها الأدنى ونصف مليون فى حدها الأقصى ، وقد سجلت تلك الفئة الحجمية أكبر نسبة تغير فى الفترة (١٩٢٧/١٩٨٦) سواء فى حجم الوحدات الحضرية أو نسبة محتواها السكانى ، فقد تضاعفت عشرين مثل عددها وأثنا وأربعين مثل محتواها السكانى فى بداية تلك الفترة .

فقد تطورت عدد الوحدات الحضرية لتلك الفئة من مدينة واحدة فى ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، أرتفعت الى سبع وحدات حضرية فى تعداد ١٩٤٧ ، وثمانى وحدات فى تعداد ١٩٦٠ ، أرتفعت فجأة الى ١٨ مدينة فى تعداد ١٩٧٦ ، ووصلت أقصاها فى التعداد الأخير عندما بلغت ثلاثين وحدة حضرية ، وبعد أن كانت تشكل ١,٢٪ من جملة المكون العددى للمدن المصرية فى الوادى ، أصبحت تمثل خمس جملة سكان الحضر فى التعداد الأخير .

ويسجل تعداد ١٩٣٧ أدنى محتوى سكانى لمدن تلك الفئة الحجمية (٢,٩٪من جملة السكان) بمتوسط حجمي يصل الى ١١٩ ألف نسمة ، بينما سجل تعداد ١٩٦٠ أقصى محتوى سكانى (٢٣,١٪) من جملة سكان مدن ذلك التعداد) بمتوسط حجمى للوحدة الحضرية يبلغ ١٨٥ ألف نسمة .

ولقد بلغ المحتوى السكاني لتلك الفئة الحجمية (١٠٠ - ٥٠٠ ألف) فى ١٩٨٦ ما يزيد قليلا عن خمس (٢٠,٨٪) جملة سكان المدن بمتوسط حجمى الوحدة الحضرية يزيد عن مائتى ألف نسمة (٢١٦ ألف) .

(١-٦) تطور المدن الخاصة (الكبرى والعملاقة)

وتتراوح بين نصف مليون ومليون نسمة ، وتستوعب تلك الفئة الحجمية ما يزيد عن نصف (٥٥,٥٪) جملة سكان الحضر فى ١٩٨٦ ، وتتألف من أربع مدن تشكل ٢,٤٪ من جملة الوحدات الحضرية فى تعداد ١٩٨٦ ، ويبلغ متوسط الوحدة الحضرية فى تلك النمط الحجمى ٢٨٨٨ ألف نسمة ، أى ما يقارب الملايين الثلاثة .

ورغم تضاعف عدد الوحدات الحضرية فى تلك الفئة فى الفترة (١٩٨٦/٢٧) ، فإن المحتوى السكانى قد تضاعف إلى ما يقرب من ستة أمثال ، وقد تطور حجم الوحدة الحضرية من ٨٣٥,٥ ألف فى المتوسط فى ١٩٢٧ إلى ٢٨٨٨ ألف نسمة فى ١٩٨٦ بما يقارب أربعة أمثال فى نفس الفترة ، وتتألف مدن تلك الفئة فى الحقيقة من فئتين فرعيتين : -

- **المدن نصف المليونية** ، والتى تمتد فى حدها الأقصى الى مليون نسمة ، وكانت تتألف من مدينة واحدة فى تعداد ١٩٢٧ هى الأسكندرية التى تحتوى على ستمائة ألف نسمة ، وأستمرت فى تلك الفئة حتى تعداد ١٩٤٧ ، ولم يتغير سوى محتواها السكانى الى ٩٥٠ ألف نسمة فى نفس التعداد ، وأختفى هذا النمط الحجمى فى تعداد ١٩٦٠ وتعداد ١٩٧٦ بعد أنتقال مدينة الأسكندرية الى مدينة مليونية ، وحل محلها فى الفئة (٥٠٠ - ١٠٠٠ألف) مدينة شبر الخيمة فى تعداد ١٩٨٦ بمتوسط حجمي يصل الى ٧١١ ألف نسمة .

وتعد هذه الفئة غير مستقرة لأنها الفئة الوحيدة التى خلت من الوحدات الحضرية فى تعدادين متصلين ، وتعتبر مرحلة تحول المدن الكبيرة الى المدن المليونية ، ثم إلى المدن الميجابوليثية تجاوزا .

- **المدن فوق المليونية** : وتضم تلك الفئة مدينة واحدة منذ عام ١٩٢٧ حتي تعداد ١٩٤٧ ولم يطرأ تغير يذكر فى وحداتها الحضرية أو فى محتواها السكانى الذى تطور من

١.٧١ ألفا الى ٢.٧٦ ألف نسمة ، أى تضاعف محتواها السكانى .

وقد أضيفت مدينة ثانية - الأسكندرية - الى تلك الفئة الحجمية فى تعداد ١٩٦٠ ، وتطور المحتوى السكانى إلى ٤٨٦٥ ألف نسمة فى وحدتين حضريتين بنسبة تغير تصل ٧٤,٤٪ عن التعداد السابق (١٩٤٧) .

وثمة مدينة ثالثة أضيفت إلى الوحدتين الحضريتين العملاقتين (القاهرة - الأسكندرية) وهى الجيزة ، وأرتفع المحتوى السكانى لتلك الفئة من ثمانية ملايين نسمة ونصف مليون (٨٦٢٢ ألف) فى تعداد ١٩٧٦ ، إلى ما يقرب من أحد عشر مليونا (١.٨٤١ ألفا) فى التعداد الأخير .

وإذا كان عدد الوحدات الحضرية قد ازداد فى الفترة (١٩٢٧ / ١٩٨٦) بمقدار مثل ، لكن المحتوى السكاني قد تضاعف بمقدار تسعة أمثال (٩١٢٪) فى نفس الفترة ، وتطورمتوسط حجم الوحدة الحضرية من ١.٧١ الف الى ٣٦١٤ ألفا فى نفس الفترة ، أى تضاعف حجم الوحدة الحضرية بما يزيد عن ثلاثة أمثال . مزيد من التفاصيل راجع جدول رقم (٣) الذى يوضح تطور عدد ونسبة المدن وسكانها فى الفئات الحجمية المختلفة فى المعمور الفيضى بالفترة (٢٧ / ١٩٨٦) .

من فحص أحجام المدن المصرية فى ستين السنة الأخيرة ، نجدها تتكون من خمس مستويات حجمية :

أولها : المدن الصغرى الجوازية : وهى التى تقع تحت المستوى الحجمي المقبول كمعيار حجمى أقل (٢٠٠٠٠ نسمة) لتحول القرية المصرية الى مدينة ، وتتألف من ثلاثة فئات حجمية فرعية :

أ - مدن الأحجام القروية الصغيرة التى تقل عن خمسة الآف نسمة .

ب - مدن الأحجام القروية المتوسطة التى تتراوح بين خمسة وعشرة الآف نسمة .

جـ - مدن الأحجام القروية الكبيرة ، والتى تتراوح أحجامها بين عشرة وعشرين ألف نسمة .

والتسأول المطروح حاليا كيف تحولت ٣٨ مدينة مصرية فى الوادى والدلتا بكثافاته الكبيرة الى مدن ، تشكل ما يقرب من ربع (٢٢,٩٪) جملة المدن المصرية الفيضية ، فى حين تجاهلت ٤١ قرية مصرية زادت أحجامها عن ٢٥ ألف نسمة ، ووصلت حدودها الحجمية القصوى الى أكثر من مائة ألف نسمة .

ثانيا : المدن الصغرى ، والتى تتراوح أحجامها السكانية من عشرين وخمسين ألف نسمة وبلغ عددها فى ١٩٨٦ - ٧٤ مدينة تشكل ما بين خمسى ونصف (٤٤,٦٪) جملة السكان .

ثالثا : المدن الكبيرة الحجم ، وتتروح أحجامها بين خمسين ومائة ألف نسمة ، وتبلغ عددها ثلاثين مدينة ، تشكل ما يقرب من خمس (١٨,١٪) جملة عدد المدن المصرية فى الوادى والدلتا .

رابعا : وتتراوح بين بين مائة ألف ونصف مليون نسمة ، ويبلغ عددها عشرين مدينة ، تشكل ما يقرب من $\frac{1}{8}$ جملة عدد المدن المصرية الفيضية فى ١٩٨٦ .

خامسا : المدن الخاصة ، وتشتمل على المدن الكبرى التي تراوحت بين نصف مليون ، ومليون نسمة ، وتمثلها مدينة واحدة هى شبرا الخيمة ، والمدن فوق المليونية ، وتوجد منها ثلاث مدن هى القاهرة والأسكندرية والجيزة ، وهى مدن تلاحمات حضرية ، أو مدن الوظائف الكبيرة والكثيرة ، أو المراكز الحضرية الأستقطابية .

أنظر شكل رقم (٢) الذي يوضح الهيراركية الحجمية للمدن المصرية فى تعداد ١٩٨٦ - حالة (د) .

* * * * *

(٢) الأبعاد المكانية للمدن المصرية المختلفة الأحجام

(٢-١) بين الأقسام الجغرافية والتخطيطية

سلفت الإشارة الى أنه يوجد بجمهورية مصر العربية ١٩١ مدينة ، أغلب (٨٦,٩٪) تلك المدن توجد فى المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا ، وتنتشر بصحراوات مصر $\frac{1}{8}$ جملة عدد المدن ، وإذا وضعنا فى الأعتبار أرتفاع أحجام المدن بالمعمور الفيضى ، لذا نجد أن المحتوى السكانى للمدن الفيضية يرتفع الى ٩٨,٥٪ من جملة سكان المدن (٢١١٥٥٢١٦ نسمة) فى ١٩٨٦ .

ورغم أن المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا ينقسم طبيعيا الى الوحدتين المشار اليهما كما ينقسم إلى خمس وحدات جغرافية متميزة تبعا للموقع الجغرافى الى مصر العليا ومصر الوسطى (الوادى الأعلى - والوادى الأدنى) وشرق وغرب ووسط الدلتا ، وبالنسبة للموقع بالتباعد من البحر المتوسط ينقسم المعمور الفيضي الى الوجه البحرى وما قبل الوجه البحرى (الوجه القبلى) ، وينقسم أيضا أوروجرافيا الى الصعيد (الصعود) والأراضى الواطئة ، ورغم وجاهة التقسيمات فى حياة المصريين والتعامل الحياتى والمعاشى مع تلك التقسيمات ، لكننا سنلجأ الى الأعتبارات التخطيطية ، والتكامل بين المعمور الفيضى والمعمور الصحروای فى عملية التقسيم ، وبالتالى ينقسم المعمور الفيضى الى ست وحدات اقليمية تخطيطية :

١ - مجموعة المحافظات الفيضصحراوية (الفيضية - صحراوية) بشرق الدلتا .
٢ - مجموعة المحافظات الفيضصحراوية بغرب الدلتا وتضم محافظة البحيرة والأسكندرية
٣ - مجموعة المحافظات الدلتاوية الحبيسة ، وتضم محافظات الدلتا عدا البحيرة والشرقية والقليوبية والقاهرة والأسكندرية .
٤ - مجموعة محافظات القنال ، وتضم محافظات بورسعيد والأسماعيلية والسويس .
٥ - مجموعة المحافظات الفيضصحرواية بمصر الوسطى ، وتضم محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا .
٦ - مجموعة المحافظات الفيضصحراوية بمصر العليا ، وتشمل محافظات أسيوط وقنا وأسوان .

جدول رقم (٤) التركيب الحجمى للمدن المصرية فى الأقسام الأقليمية للمعمور الفيضى فى تعداد ١٩٨٦

مسلسل	الأقسام التخطيطية / الفئة الحجمية	منطقة القنال		المحافظات الفيض صحراوية بشرق الدلتا		المحافظات الفيضصحراوية بغرب الدلتا		المحافظات الجبلية		مصر الوسطى		مصر العليا		المعمور الفيضى	
		٪ مدن	٪ سكان	٪ مدن	٪ سكان	٪ مدن	٪ سكان	٪ مدن	٪ سكان	٪ مدن	٪ سكان	٪ مدن	٪ سكان	٪ مدن	٪ سكان
١	أكثر من مليون	–	–	٣,٨	٧٩,٢	٧٩,٢	٧٦,٢	–	–	٣,٣	٥٥,٤	–	–	١,٨	٥٣,١
٢	٥٠٠ ألف	–	–	٣,٨	٩,٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٦	٣,٤
٣	١٠٠ ألف	٤٢,٩	٩٤,٦	٧,٧	٤,٦	١٢,٥	١٠,٥	١٠,٩	٤٢,٩	١٠٠	١٦,١	١٢,٨	٤٢,١	١٢,٠	٣,٨
٤	٥٠ ألف	–	–	١١,٥	٣,٢	١٨,٨	٤,٨	٢٦,١	٣٨,٦	٢٠٠	١١,٧	١٥,٤	١٨,٠	١٨,١	٩,٧
٥	٢٠ ألف	١٤,٣	٢,٤	٤٦,٤	٥,٣	٤٣,٨	٤,٧	٤٥,٧	٣٥,٤	٥٣,٣	١٥,٦	٤٦,٢	٣٤,١	٤٤,٦	١٢,٥
٦	١٠ ألف	١٤,٣	١,٤	١٥,٤	٠,٩	٦,٣	٠,٥	١٠,٩	٢,٨	٦,٧	٠,٩	١٥,٤	٤,٧	١٣,٠	١,٦
٧	٥ ألف	٣٨,٦	١,٥	٣,٨	٠,١	٦,٣	٠,٢٥	٣,٢	٠,١٩	٣,٣	٠,٣	٥,١	٠,٧	٥,٤	٠,٥
٨	جملة	–	–	٧,٧	٠,٠٢	٦,٣	٠,٠٥	٤,٣	٠,٠١	٣,٣	٠,٠٢	٥,١	٠,٣	٥,٤	٠,٥
		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الأرقام الخام من التعداد العام للسكان والأسكان والمنشآت ١٩٨٦ النتائج الأولية عن جدول رقم (٥) ، ص ص ٢٢ - ٢٩

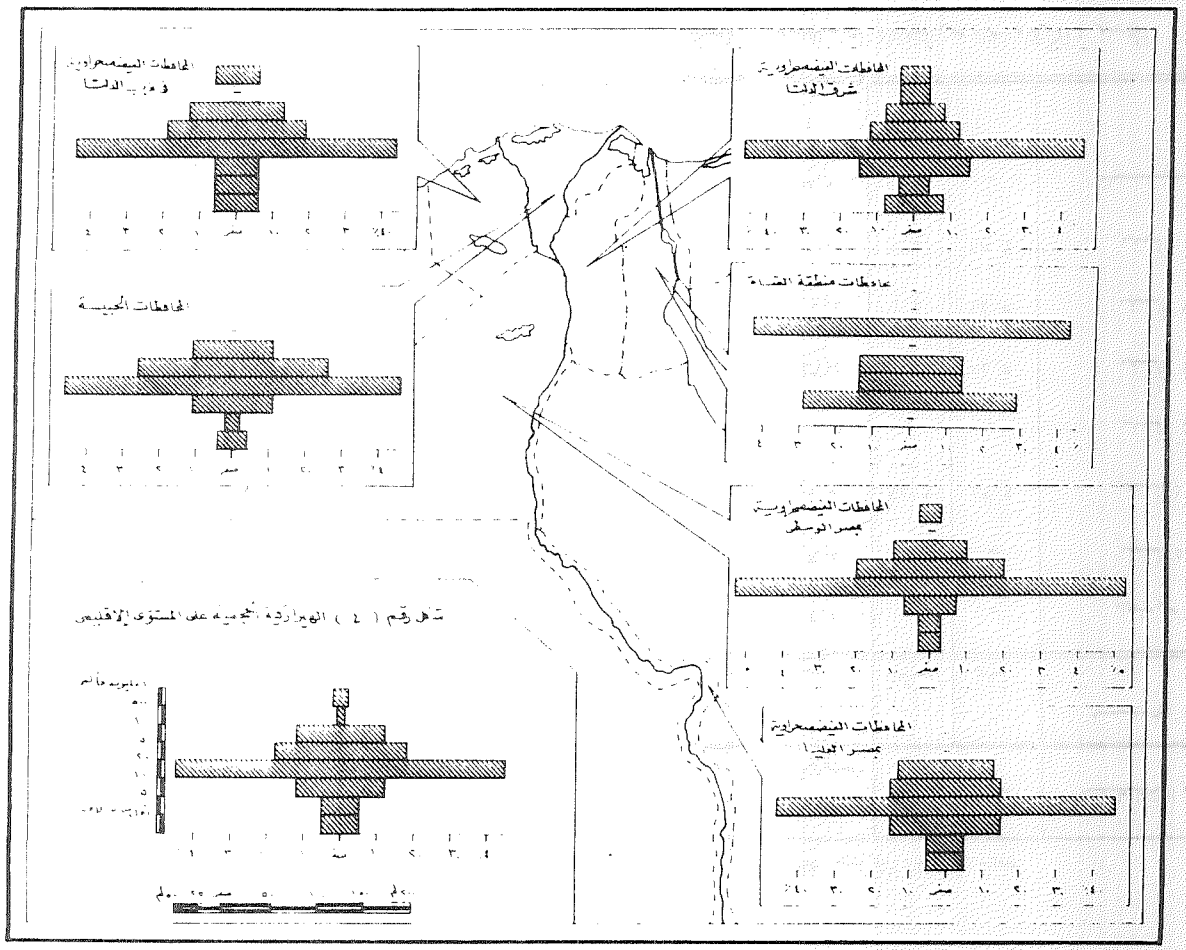
المحافظات الشمالية الصحراوية
غرب الدلتا
المحافظات الشمالية الصحراوية
شرق الدلتا
المحافظات الجنوبية
محافظات منطقة القناة
المحافظات الشمالية الصحراوية
بمصر الوسطى
المحافظات الشمالية الصحراوية
بمصر العليا
شكل رقم (٤) الهيراركية العمرية على المستوى الإقليمي

فى الحقيقة أن هذه الأقسام الأقليمية الست تقع فى وحدتين كبيرتين أولها تلك المحافظات التى تهامش الصحراء المصرية ، والتى تتوافر لها أمكانات التنمية الأفقية على حساب الأراضى الصحراوية ، ثانيها تتمثل فى المحافظات الفيضية الحبيسة والتى لا تتوفر لديها الجبهة الصحراوية ، ومن ثم فأن أتجاه التنمية الرأسية هو السبيل الوحيد مما يعنى سيادة عمليات التكثيف .

(٣-٢) على المستوى الأقليمى

بينما يتركز ما يقرب من نصف المدن فى فئة المدن المتوسطة الحجم (٢٠ - ٥٠ ألف نسمة) على المستوى القومى ، نجدها أكثر ارتفاعا فى محافظات مصر الوسطى ، إذ يقع ما يزيد عن نصف مدنها (٥٣,٣٪) فى نفس الفئة الحجمية ، يليها كل من شرق الدلتا ومحافظات قلب الدلتا الحبيسة ، إذ تتركز فى كل منهما ما يقرب من نصف مدن تلك الفئة ، ولكن تنخفض نسبة عدد المدن المتوسطة الحجم فى بقية الأقسام الأقليمية ذلك بمعدلات متفاوتة ، وتصل نسبة مدن تلك الفئة الى أدنى حد لها فى محافظات منطقة القنال (١٤,٣٪) .

ويقع ما بين خمس وربع (٢٢,٨٪) جملة المدن المصرية فى المعمور الفيضى تحت مسمي المدن الجوازية الحجم ، إذ تقل عن عشرين ألف نسمة ، وتصل نسبة مدن تلك الفئة إلى أدنى حد لها فى مصر الوسطى (١٣,٣٪) ، ومحافظات قلب الدلتا الحبيسة (١١,٤٪) ، ثم غرب الدلتا (١٨,٩٪) ، ومصر العليا (٢٠,٥٪) ، وفى المقابل ترتفع نسبتها في الأقسام الأقليمية الأخرى ، فتتجاوز ربع (٢٦,٩٪) عدد مدن شرق الدلتا ، وتصل أقصاها فى محافظات القنال ، إذ تشكل تلك الفئة ما يزيد قليلا عن خمس جملة مدن شبكاتها الحضرية .

إنظر الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) أيضا اللذان يوضحان التركيب الحجمى للمدن المصرية فى الأقسام الأقليمية للمعمور الفيضى فى تعداد ١٩٨٦ مقارنا بمثيله فى المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا .

أما المدن فوق المتوسطة التي تزيد أحجامها عن خمسين ألف نسمة فتؤلف ما يقرب من ثلث عدد مدن شبكة المدن بالمعمور الفيضى ، لكنها ترتفع بوضوح فى محافظات القنال

ومصر العليا ، إذ تتجاوز نسبة المدن فوق المتوسطة فى كل منها عن خمسى (٤٣,٩ - ٤٣,٦٪) جملة مدن شبكاتها الأقليمية .

وتشكل المدن فوق المتوسطة ما بين ثلث وخمسى جملة عدد المدن فى شبكة غرب الدلتا ومحافظات قلب الدلتا الحبيسة (٣٧,٦ - ٣٧٪ لكل منهما) ، ويكاد يتفق معدل المدن فوق المتوسطة الحجم بمحافظات مصر الوسطى (٣٣,٣٪) مع المعدل القومى الفيضى لتلك الفئة .

وتنخفض بوضوح فى محافظات شرق الدلتا ، إذ تشكل المدن فوق المتوسطة أكثر قليلا من ربع (٢٦,٨٪) جمله عدد مدنها .

وبافتراض ثبات المدن المتوسطة الحجم (٢٠ - ٥٠ ألف) واتخاذها كأساس قياسى بالنسبة الى المدن فوق وتحت المتوسطة الحجم ، تكون المحصلة على النحو التالى الذى يوضحها جدول رقم (٥) الذى يوضح نسبة المدن تحت وفوق المدن المتوسطة الحجم الى الفئة المتوسطة فى ١٩٨٦ * .

النمط الحجمى / الوحدة الأقليمية	المدن تحت المتوسطة الحجم	المدن المتوسطة الحجم	المدن فوق المتوسطة الحجم
المعمور الفيضى	٥١٪	١٠٠٪	٧٣٪
محافظات القنال	٣٠٠٪	١٠٠٪	٣٠٦٪
محافظات شرق الدلتا	٥٨٪	١٠٠٪	٥٨٪
محافظات غرب الدلتا	٧٣٪	١٠٠٪	٨٦٪
محافظات قلب الدلتا الحبيسة	٣٥٪	١٠٠٪	٨١٪
محافظات مصر الوسطى	٢٥٪	١٠٠٪	٦٢٪
محافظات مصر العليا	٥٨٪	١٠٠٪	٦١٪

فرغم أن المدن بشبكة المعمور الفيضى تتركز فى فئة المدن المتوسطة الحجم (٢٠ - ٥٠ ألف نسمة) الا أن بقية المدن الاخرى بالشبكة تميل نحو المدن فوق المتوسطة الحجم ، إذ تشكل ثلاثة أرباع عدد المدن المتوسطة الحجم ، بينما تبلغ المدن الصغيرة (الجوازية) نصف المدن المتوسطة الحجم .

* من إعداد الباحث ، اعتمادا على جدول رقم (٦) .

وأكثر الشبكات توازنا بين المدن الصغيرة الجوازية والكبرى فوق المتوسطة مع تركيز واضح للمدن المتوسطة الحجم توجد بشرق الدلتا ، إذ تصل النسبة بين الفئات الثلاث (٠,٥٨ - ١,٠٠ - ٠,٥٨) الصغيرة والمتوسطة والكبرى ، بينما يتماثل النموذج الفيضى القومى مع التوازن الحجمى فى غرب الدلتا ومصر العليا ، والتى تظهر فيه تركز واضح للمدن المتوسطة الحجم وتفوق المدن الكبرى عن المدن الصغيرة وان كانت دون مستوى تركز المدن المتوسطة الحجم .

وتتميز شبكة المدن بمنطقة القنال بوضع خاص يختلف عن النموذج الفيضى القومى ، وفى شبكة أعالى الصعيد تتركز أكبر عدد للمدن فى فئات المدن فوق المتوسطة الحجم التى تزيد عن خمسين ألف نسمة ، تليها المدن المتوسطة الحجم ، وأخيرا المدن الجوازية التى تقل عن عشرين ألف نسمة ، وتبلغ نسبة التوازن بين الفئات الحجمية الثلاث (٠,٣٧) للمدن تحت المتوسطة الحجم (١,٠٠) للمدن المتوسطة و (١,٢١) للمدن الكبيرة الحجم ، أما شبكة مدن القنال فتتميز بتدنى نسبة المدن المتوسطة الحجم وتضاعف نسبة المدن الكبيرة والصغيرة الحجم بمقدار ثلاثة أمثال ، أذ تبلغ نسبة التوازن بين الفئات الحجمية الثلاثة (٠,٣ - ١,٠ - ٣,١) الصغيرة والمتوسطة والكبرى على التوالى .

وإذ نظرنا الى هيكل أحجام المدن بالشبكات الأقليمية ، يتضح أن شبكة مدن شرق الدلتا تتفق مع النموذج القومى الفيضى ، وذلك فى حضور كل الفئات الحجمية من المدن التى تقل عن خمسة آلاف نسمة حتى المدن فوق المليونية بينما تغيب فئة أو أكثر من سياق التركيب الحجمى لشبكات المدن الأقليمية .

وتعتبر شبكة مدن منطقة القنال أكثر الشبكات الحضرية خللا لغياب ٤٤,٤٪ من جملة الفئات الحجمية ، خاصة فئات المدن العملاقة ونصف المليونية والمدن القزمية التى تقل عن خمسة الآف نسمة ، بينما تختفى فئتان فقط (٢٢,٢٪ من جملة الفئات) بشبكة مدن محافظات مصر العليا والمحافظات الفيضية الحبيسة فى فئة المدن فوق المليونية والتى تتراوح بين النصف مليون ومليون نسمة ، أما شبكة المدن بغرب الدلتا ومصر الوسطى فتختفى منها فئة المدن التى تتراوح بين النصف مليون ومليون نسمة .

وتنعكس البيئة الصحراوية والزراعية المزدوجة فى منطقة القنال فى الظهور الواضح

للمدن الصغيرة والكبيرة الحجم . كما تظهر المدن الكبرى فى مواقع الانقطاع الكبرى بين الوادى والدلتا (القاهرة الكبرى) ، وأثره أيضا فى ظهور تلك الفئة بشبكة مدن شرق الدلتا ومصر الوسطى ، فالأولى تضم مدينة القاهرة وشبرا الخيمة وتضم الثانية الجيزة .

ومواقع الأنقطاع بين الصحراء والدلتا والبحر تسمح بظهور المدن الكبيرة الحجم مثل الأسكندرية فى شبكة غرب الدلتا ، وبورسعيد بمنطقة القنال ، والتى قاربت اربعمائة ألف نسمة فى تعداد ١٩٨٦ .

(٢-٣) على المستوى المحلى

ودراسة التركيب الحجمى للمدن المصرية فى الوادى والدلتا على المستوى المحلى بالمحافظات المختلفة تستهدف الكشف عن التباينات الدقيقة دون الأقليمية ، ومن الجدول رقم (٦) الذى يوضح توزيع الحضر بالمحافظات المصرية بالمعمور الفيضى فى فئاته الحجمية العريضة (أقل من عشرين ألف - ومن عشرين الى أقل من خمسين ، وما يزيد عن خمسين ألف نسمة) ومتوسط حجم المدن فى تلك الفئات .

أولى الحقائق البارزة فى هذا الصدد تتمثل فى استمرار النموذج الفيضى القومى فى مجموعة من المحافظات ، وأولى خصائص هذه الحالة تتمثل فى تركز نسبة كبيرة من المدن فى الفئة الحجمية المتوسطة ، وتدنى الفئات الحجمية الصغرى والكبري بالنسبة لها ، إذ تتراوح بين ربع وثلث حجم مدنها ، مع ميل خفيف نحو الأحجام الكبيرة .

وتتفق محافظات القليوبية وكفر الشيخ والبحيرة وسوهاج مع النموذج القومى الفيضى تماما مع أختلافات طفيفة فى نسب الأحجام ، والنموذج القومى يتكرر بشكل مشابه فى محافظة الشرقية والبحيرة وأسيوط مع ميل نحو تفوق نسبة المدن الصغيرة عن الكبيرة مع سيادة تركز المدن المتوسطة .

ودون ذلك تتقلص أهمية فئة الأحجام المتوسطة ، وتتراجع الى المرتبة الثانية وتسود أحد الفئات الحجمية الصغري (الجوازية) والكبيرة ، وتسيطر على ميزان التركيب الحجمى .

أ - فتسيطر فئة المدن الكبيرة على ميزان الأحجام بشبكة المدن فى محافظة الدقلهية والغربية ، والتى يتجاوز فيها عدد المدن الكبيرة مثلى المدن المتوسطة الحجم ،

جدول رقم (٦) التوزيع النسبى لفئات الحجم العريضة للمدن المصرية والصغيرة ومتوسط حجم كل فئة فى ١٩٨٦

المحافظة	المدن الجوازية الصغرى		المدن المتوسطة والصغيرة الحجم		المدن الكبيرة الحجم	
	٪	متوسط الحجم	٪	متوسط الحجم	٪	متوسط الحجم
السويس	-	-	-	-	٪١٠٠	٣٢٦٨٢٠
بورسعيد	-	-	-	-	٪١٠٠	٣٩٩٧٩٣
الأسماعيلية	٪٦٠	٩٦٨٨	٢٠٠٠	٢٤٢٦٩	٪٢٠	٢١٢٥٦٧
القليوبية	٪٢٢,٢	١٦٨١٠	٤٤,٤	٣٨١٨٨	٪٣٣,٣	٣٠٤٣٥٠
الشرقية	٪٢٤,١	٩٤٨٢	٥٠٠٠	٣٢٨٥١	٪١٨,٨	١٣٧١٨١
القاهرة	-	-	-	-	٪١٠٠	٦٠٥٢٨٣٦
الأسكندرية	-	-	-	-	٪١٠٠	٢٩١٧٣٢٧
البحيرة	٪٢٧,٦	١٠١٢٥	٪٤٦,٧	٢٤٧٩٧	٪٣٣,٣	١١٢٤٦١
دمياط	٪٥٧,١	٩٤٣٦	٪٢٨,٦	٢٩٨٣٤	٪١٢,٢	٨٩٧٢١
الدقهلية	٪١٥,٤	٧٦٣٦	٪٣٠,٨	٤١٠٣٨	٪٥٣,٩	١٠٤١٣٩
كفر الشيخ	٪١١,١	١٩٤٩٥	٪٦٦,٧	٣٥٠٩٩	٪٢٢,٢	٩٠٥١٥
الغربية	٪١٢,٥	١٦٥٤٤	٪٣٧,٥	٣٤٢٠٩	٪٥٥,٠	٢٠٥١١٥
المنوفية	-	-	٪٦٦,٧	٣١٧٧٠	٪٣٧,٥	٨٥٦٩٥
الجيزة	٪٣٣,٣	١٠٤٣٤	٪٤٤,٤	٣٢٨٨٩	٪٢٢,٢	٩٧١٧٨٤
بنى سويف	-	-	٪٧١,٤	٣١١٨٧	٪٢٨,٦	١٠٣١٤٨
الفيوم	-	-	٪٦٠٠٠	٣٠٢٨٩	٪٤٠٠٠	١٣٣٩٢٣
المنيا	٪١١,١	٩٨٨٧	٪٤٤,٤	٣٧٠٢٤	٪٤٤,٤	٩٧٨٥٢
أسيوط	٪٢٧,٣	١٣٥٦٠	٪٥٤,٥	٤١٩٧٥	٪١٨,٢	١١٢٩١٧
سوهاج	٪١٨,٢	١٤٩٠٠	٪٤٥,٥	٣٥٣٧٦	٪٣٦,٤	٨٣٢٤٦
قنا	٪٢٧,٣	١٣١٤٢	٪٤٥,٥	٣٧٠١٨	٪٢٧,٣	٩٩٩٤٩
أسوان	٪٣٣,٣	٢٩٥٤	٪٣٣,٣	٣٥٢٨٦	٪٣٣,٤	١٢١٧٩٦
المعمور الفيضى	٪٢٢,٨	١٠٨٩٥	٪٤٤,٦	٣٤٠٠٠	٪٣٣,٥	٣٣١١١١

تصنيف الباحث وحسابه ، اعتمادا على الأرقام الخام من التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦

النتائج الأولية ، المدن ، جدول رقم (٥) ، ص ص ٢٢ - ٢٩

وتتفوق الأخيرة على نسبة المدن الصغيرة الحجم .

ب - سيادة المدن فى فئة الأحجام الصغيرة التي تقل عن عشرين ألف نسمة ، وتأتى المدن المتوسطة الأحجام فى المرتبة الثانية ، وتمثل تلك الحالة شبكة مدن الأسماعيلية ، التى تبلغ فيها المدن الصغري ثلاثة أمثال كل من المدن المتوسطة الأحجام والكبيرة الأحجام على التوالى .

جـ - الحالة الثالثة تتمثل فى تدهور فئة الأحجام المتوسطة الأحجام الى المرتبة الثالثة وتقدم فئة الأحجام الحضرية الكبيرة والصغرى عن الأحجام المتوسطة الأحجام ، تمثلها شبكة المدن فى محافظة دمياط ، والتى تبلغ كل من المدن الكبرى والصغرى مثلى عدد المدن المتوسطة الأحجام .

د - أختفاء فئة أحجام المدن الصغرى ، وأقتصار شبكة المدن على المدن المتوسطة الحجم والمدن الكبيرة فوق المتوسطة مع سيادة الفئة المتوسطة الحجم ، وتمثل تلك الحالة محافظة المنوفية وبني سويف والفيوم .

إنظر شكل رقم (٥) الذى يوضح التوزيع الجغرافى لحضر المحافظات المصرية بالوادى والدلتا فى فئاتها العريضة فى تعداد ١٩٨٦ .

و - وتحقق محافظة أسوان حالة توازن فريدة من نوعها ، أذ تتساوى فئة الأحجام الحضرية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم ، وتحقق محافظة قنا توازن نسبى فى فئتى الأحجام الصغرى والكبيرة (٢٧,٢٪ من جملة المدن فى كل من الفئتين) مع تفوق نسبى للمدن المتوسطة الحجم (٤٥,٥٪) . كما تسجل شبكة مدن المنيا توازن بين فئة أحجام المدن الكبري فوق المتوسطة والمتوسطة وتدنى المدن الصغرى دون المتوسطة.

ز - لا توجد شبكة مدن بالمعنى المعروف فى محافظات القاهرة والأسكندرية والسويس وبورسعيد ، أو ما يطلق عليها بالمحافظات الحضرية ، إذ تتألف من مدينة واحدة .

ويبلغ متوسط حجم المدينة فى فئة المدن الصغرى دون المتوسطة ١.٨٩٥ نسمة في المعمور الفيضى القومى ترتفع أرتفاعا كبيرا فى شبكة مدن كفر الشيخ (١٩,٥ ألف) ، وشبكة مدن القليوبية (٦,٨ ألف) ، والغربية (١٦,٥ ألف) ، وسوهاج (١٤,٩ ألف) وقنا (٣١,١ قنا) ، ويتدنى متوسط أحجام المدن فى الفئة دون المتوسطة إذ يقل عن عشرة آلاف نسمة فى باقى المحافظات ، وتصل أدناها إلى ثلاثة آلاف نسمة فى مدن أسوان الصغيرة الحجم .

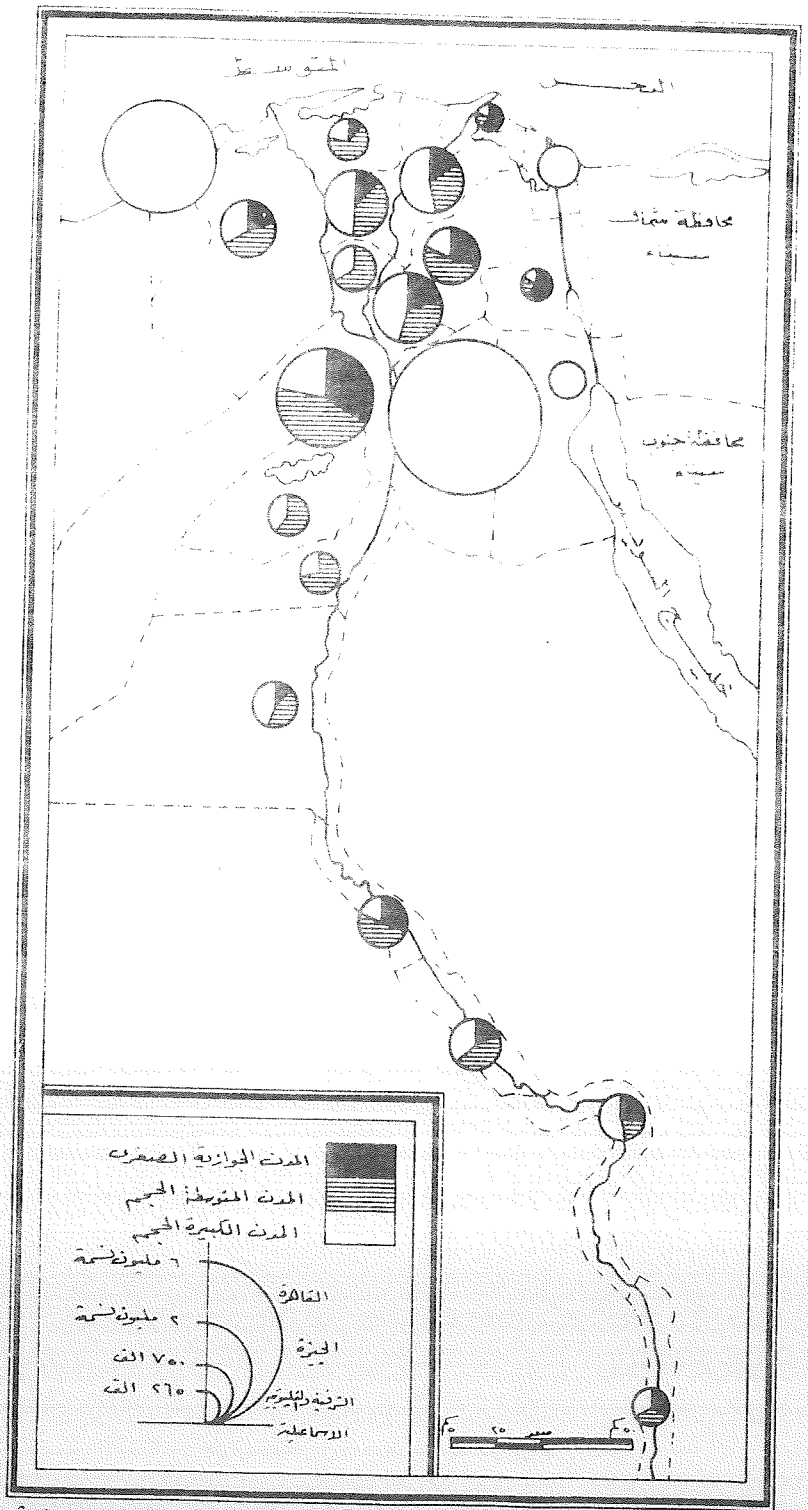

شكل (٥) توزيع مضر محافظات المعمور الفيضى مبعا لفئات احجام المدن العربية في ١٩٨٦م

أما المدن المتوسطة الحجم فيبلغ متوسط حجم المدينة بتلك الفئة فى المعمور الفيضى أربعة وثلاثين ألف نسمة ، ترتفع ارتفاعا واضحا فى محافظة الدقهلية (٤٣ ألف) وأسيوط (٤٢ ألف) والقليوبية (٣٨,٢ ألف) والمنيا وقنا (٣٧ ألف فى كل منهما) وتتجاوز قليلا المعدل الحجمى القومى الفيضى فى أسوان وسوهاج وكفر الشيخ ٣٥,١ ألف نسمة لكل منها) ، وينخفض المعدل الحجمى للمدينة المتوسطة الحجم عن ٣٤ ألف نسمة ـ المعدل القومي الفيضى ـ فى بقية شبكة المدن بالمحافظات الأخرى ، وتصل إلى أدناها فى البحيرة ودمياط والأسماعيلية .

أما المدن الكبيرة فوق المتوسطة (أكثر من خمسين ألف نسمة) فيبلغ متوسط حجمها ٣٣١ ألف نسمة ، وتصل الى أدنى حد لها في محافظة المنوفية (٨٥,٧ ألف نسمة) ، وأقصى حد لها بين المحافظات الحضرية – الريفية تصل الى ٣٠٤ ألف نسمة فى محافظة القليوبية ، وتصل الى أقصى مدى لها فى المحافظات الحضرية فى الأسكندرية والقاهرة التى تقارب ثلاثة ملايين نسمة وتتجاوز ستة ملايين فى كل منهما على التوالى .

* * * * *

(٣) التوازن الحضرى لشبكات المدن المصرية

فى المبحث السابق عرضنا للتركيب الحجمى للمدن المصرية فى الفترة (١٩٤٧/١٩٨٦) واتضحت عدة حقائق ، أهمها وجود انتظام هيراركى للمدن المصرية تبعا للحجم فى التعدادات المصرية الخمسة لتلك الفترة ، ثانى تلك الحقائق تتمثل فى تقلص عدد المدن في الفئات الحجمية الصغري (أقل من خمسة الآف نسمة ، وما بين خمسة وعشرة آلاف نسمة وما بين عشرة وعشرين ألف نسمة) ، وذلك لأرتفاع معدلات التكثيف السكانى فى الوادى والدلتا ، وما نتج عنه من تزايد حجم التجمعات العمرانية الريفية ، وما ترتب على ذلك من تزايد الحجم السكانى المناسب للتحول الريفى الحضرى للتجمع العمرانى ، ويعد ٢٥ ألف نسمة مقياسا حجميا معقولا للتحول من قرية الى مدينة فى ظل ظروف البيئة المصرية للمعمور الفيضى .

أما الحقيقة الثالثة فتتضح فى زيادة تركيز السكان فى قمة الهرم ، إذ يعيش أكثر من نصف سكان المدن المصرية فى المدن المليونية والنصف مليونية ، وتتزايد معدلات التركيز من تعداد الى آخر .

ويعكس تحليل أهرامات أحجام شبكة المدن المصرية بأننا أمام نسق حضرى غير صحيح رغم انتظامه الهيراركى ، فيتميز برأس ضخم جدا ، وقاعدة من المدن تتألف من المدن التى تتراوح بين عشرين وخمسين ألف نسمة ، يشذ عن تلك القاعدة مجموعة متقلصة من المدن التى تقل عن عشرين ألف نسمة ، تشكل ما يقرب من ربع (٢٢,٨٪) جملة عدد المدن ، وهى أما مدن جاءت بقرارات ادارية تفتقر الى دراسة موضوعية لإمكانات تلك التجمعات الريفية المرشحة للتحول الى مدن ، أو أما مدن تفتقر الى أمكانيات النمو الحضرى لكى تتجاوز مستويات التأهيل الحجمى المتزايدة فى أحجامها عبر الزمن .

وفى المبحث الحالى نفحص التوازن الحضرى للشبكة لتحديد المدن المتضخمة والمدن المنكمشة وحجم التضخم وحجم القصور السكانى ، وذلك لرسم سياسة التنمية الحضرية فى الفترة التخطيطية القادمة .

ونستعير هنا التحليل الذى اتبعه جبز وبروينج Gibbs and Browing [1]، والذى يعد تطويرا لقاعدة مرتبة الحجم ، ويتلخص هذا التحليل فى الخطوات التالية :

١ - ترتيب المدن المصرية ترتيبا تنازليا تبعا لأحجامها السكانية الفعلية .

٢ - تحديد مقلوب رتب تلك المدن ، وذلك بقسمة رتبة المدينة الأولى على رتبة المدينة المطلوب معرفة مقلوب رتبتها .

٣ - تحديد الحجم الأمثل (الطبيعى) للمدينة الأولى بقسمة مجموع سكان المدن على مجموع مقلوب رتب تلك المدن .

٤ - تحديد الحجم المتوقع أو الأمثل للمدن التالية للمدينة الأولى ، وذلك بقسمة الحجم الطبيعى أو المتوقع للمدينة الأولى على رتبة المدينة المطلوب معرفة حجمها المتوقع .

٥ - الحصول على الفروق القائمة بين الأحجام المتوقعة والأحجام الفعلية ، والناتج يتصف بالفروق الموجبة أو السالبة أو تلك الأحجام السكانية التى تعد أحمالاً زائدة عن الأحجام التصميمية للمدن . أو الأحجام السكانية التى تنقص المدن التى تعانى قصورا سكانيا .

٦ - حساب نسبة الفروق من الأحجام الفعلية .

وطبق هذا التحليل [2] على شبكة المدن المصرية فى تعداد ١٩٤٧ - ١٩٦٦ - ١٩٧٦ - ١٩٨٦ على المستوى القومى وفى المعمور الفيضى ، كما طبق على شبكة المدن المصرية فى تعداد ١٩٨٦ على المستوى المحلى بالمحافظات المصرية ، وأعتبرت النتائج الرقمية مادة أساسية لتحليل الشبكات الحضرية .

(٣-١) بين الشبكة الحضرية القومية وشبكة المعمور الفيضى

تتألف شبكة المدن المصرية على المستوى القومى من ١٩١ مدينة ، منها ١٦٤ مدينة بالوادى والدلتا و٢٧ مدينة بصحراوات مصر ، ورغم تدنى نسبة عدد المدن الصحراوية

---

(١) Browing, H.L., and Gibbs, Z. < Some Measures of Semegraphic and Social Relationships in Armerican Cities > In Gibbs J., Urban Research Methods, New Jersy, 1961, p.p. 346 - 459.

(٢) استخدم هذا التحليل فى دراسة سابقة بخلاصات مختصرة انظر : محمد صبحى عبد الحكيم وأخرون التحضر فى الوطن العربى ، الجزء الثانى ، ١٩٨ ، ص ص . ١٢ - ١٥٢ .

(١٤,١٪) فى الشبكة القومية ، وتنخفض الى ١,٥٪ من جملة سكان شبكة المدن القومية ، وهذا ينعكس على مكونات تحليل الشبكتين .

والجدول رقم (٧) يوضح الخصائص العامة لشبكات المدن المصرية على المستوى القومى فى المعمور الفيضى فى الفترة (١٩٨٦/٤٧) طبقا لتحليل جبز وبروينج وقاعدة رتبة الحجم ونخلص منه بمجموعة من الحقائق الرئيسية .

(٣-١-١) حجم الأختلال التوازنى

يقدم تحليل جبز وبروينج الأمكانية التى تساعد على أستخلاص الأختلال التوازنى لشبكة المدن بواسطة مؤشر يقترحه الباحث ويسمى بمؤشر التوازن الحضرى Urban Balance ، ويحسب على النحو التالى :

$$\frac{\text{جملة الفروق الموجبة + الفروق السالبة}}{\text{جملة سكان الحضر فى الشبكة}}$$

ويعبر الناتج (صفر) عن شبكة متوازنة تماما ، لا تتطلب ازاحة الأحمال السكانية الزائدة عن الأحجام الطبيعية للمدن ولا تتطلب أيضا علاج القصور السكانى لمجموعة المدن المنكمشة بسد الفجوة السكانية بين الأحجام السكانية الفعلية وتلك المتوقعة ، أما إذا أعطى المؤشر نتيجة فوق الصفر فيعبر عن حجم الحركة السكانية المتوقعة بين المدن المتضخمة والمدن المنكمشة لأعادة التوازن السكانى ، وتحسب النسبة لحجم سكان الحضر فى الشبكة ، ويوضح الجدول رقم (٧) الخصائص العامة لشبكات المدن المصرية فى الفترة (١٩٨٦/٤٧) .

ورغم تطور عدد المدن بالشبكة القومية من مائة مدينة فى ١٩٤٧ إلى ١٩١ مدينة فى ١٩٨٦ بنسبة زيادة تبلغ ٩١٪ ، وتصل نسبة زيادة المدن فى شبكة المعمور الفيضى إلى ٦٤٪ فى نفس الفترة ، لكن مؤشر توازن الشبكة المصرية ظل كما هو تقريبا يدور حول (٤,٠) ، وهذا يعنى أن خمسى سكان المدن بالشبكة القومية وشبكة المعمور تتوزع بين أحمال سكانية زائدة عن القدرة الطبيعية الحجمية للمدن ، وبين مدن تعانى من قصور سكانى وأنكماش لا تتناسب مع مراتبها الحجمية ، انظر شكل رقم (٧) الذى يوضح تطور خصائص الشبكة الحضرية .

والمدقق فى تطور مؤشر توازن شبكة المدن المصرية على المستوى القومى فى المعمور

جدول رقم (٧)

الخصائص العامة لشبكات المدن المصرية علي المستوى القومى وفي المعمور الفيضى فى الفترة (٤٧ / ١٩٨٦) طبقا لتحليل جبز وبرونج

المتغيرات / السنة	مؤشر توازن شبكة المدن		متوسط حجم المدينة المتضخمة		عدد المدن المتضخمة		نصيب المدينة من الأحمال الزائدة		متوسط حجم المدينة المنكمشة		عدد المدن المنكمشة		نصيب المدينة من حجم القصور السكانى	
	الشبكة القومية	معمور فيضي	الشبكة القومية	معمور فيضي	الشبكة القومية	معمور فيضي	الشبكة القومية	معمور فيضي	الشبكة القومية	معمور فيضي	الشبكة القومية	معمور فيضي	الشبكة القومية	معمور فيضي
١٩٤٧	١٥٤٨٤.	..٣٩٢	١٥٤٨٤.	١٢.٤١.	٢	٢	٦.٨.٩٢	٦.٨.٩٢	٢٢.٢٢١	٢٢.٢٢١	٩٨	٩٨	١٢.٤١.	١٢.٤١.
١٩٦٠	٢٤٣٢٥.٧	..٤٥.	٢٤٣٢٥.٧	١٢.٤١.	٢	٢	١.٨٦٣٦٥	١.٨٦٣٦٥	٤..٨٨٢	٤..٨٨٣	١١٩	١١٩	١٨٢٥٨	١٨٢٥٨
١٩٦٦	٣.١.٤٥٥	..٤٥١	٣.١.٤٥٥	١٢.٤١.	٢	٢	١٣٦٧٢٨٤	١٣٤.٧٩٧	٤٦٧٧.	٤٣٦٣٦	١٤٠	١٢٨	١٩٥٣٣	٢.٩٤٩
١٩٧٦	٢٨٨٣.٣٣	..٤٢٦	٢٨٨٣.٣٣	١٢.٤١.	٣	٣	١١٤.٩٥٥	١١٢٣٩٢٨	٧٥٦٣٢	٦٩٧٢٩	١٥٥	١٤٢	٣٣.٨٣	٢٣٧٤٥
١٩٨٦	٣٦١٣٥٥٧	..٤٩٧	٣٦١٣٥٥٧	١٢.٤١.	٣	٣	١٣٦٩.٥٦٢	١٣٦٩.٥١	٨٧٥٦٣	٧١٧١١	١٨٨	١٦١	٢٢٣١٧	٢٥٥١.

المصدر : النتائج النهائية لتحليل التوازن الحضرى لشبكات المدن المصرية فى تعدادات الفترة (٤٧ / ١٩٨٦)
محسوبة من الأرقام الأولية بنفس التعدادات .

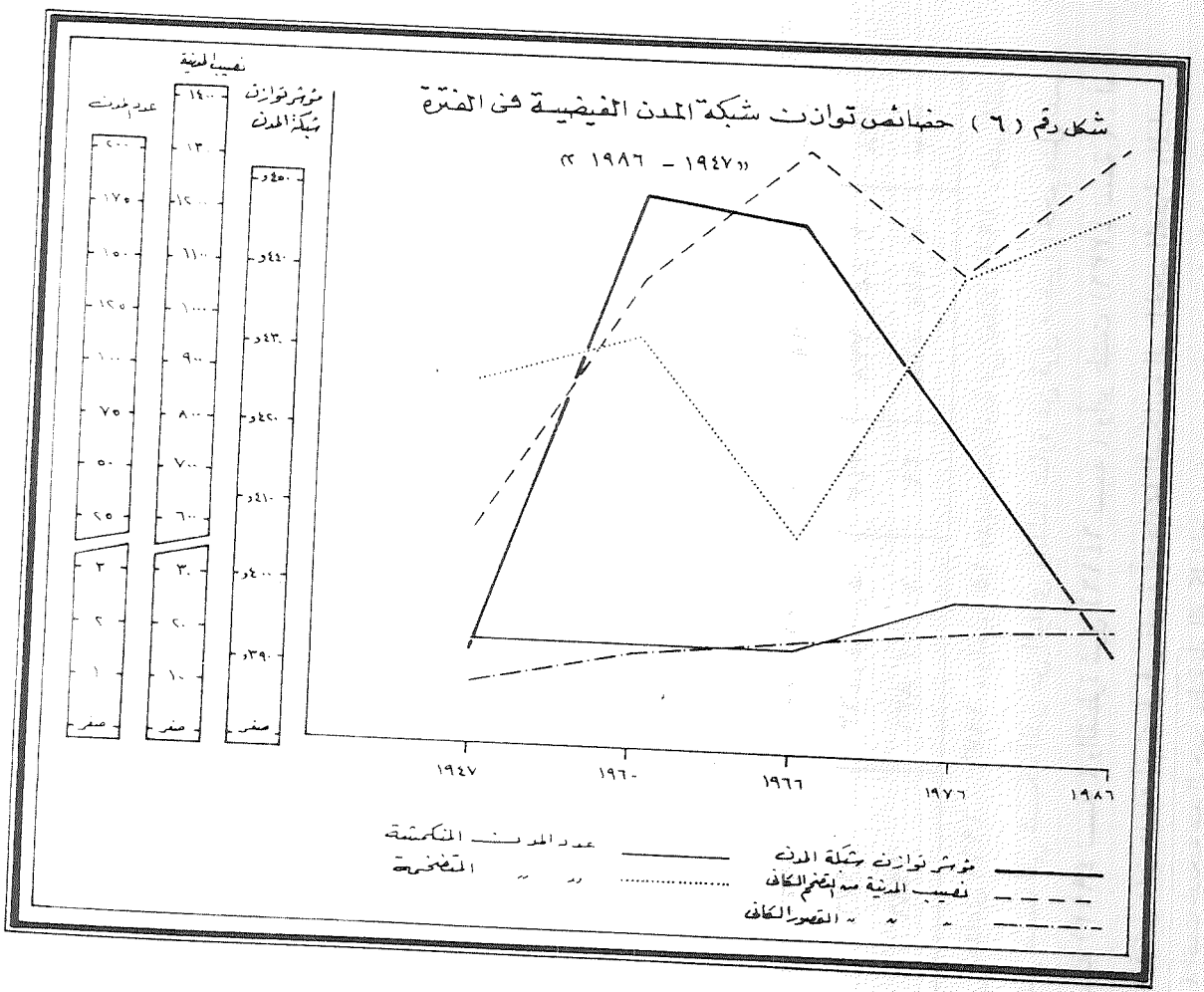
شكل رقم (٦) خصائص توازن شبكة المدن الفيضية فى الفترة
« ١٩٤٧ - ١٩٨٦ »
مؤشر توازن شبكة المدن
نصيب المدينة
عدد المدن
٤٥٠ر
٤٤٠ر
٤٣٠ر
٤٢٠ر
٤١٠ر
٤٠٠ر
٣٩٠ر
صفر
١٤٠٠
١٣٠٠
١٢٠٠
١١٠٠
١٠٠٠
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
صفر
٢٠٠
١٧٥
١٥٠
١٢٥
١٠٠
٧٥
٥٠
٢٥
٣
٢
١
صفر
١٩٤٧
١٩٦٠
١٩٦٦
١٩٧٦
١٩٨٦
مؤشر توازن شبكة المدن
نصيب المدينة مع تضخم الكاف
القصور الكاف
عدد المدن المتكمشة
« « المتضخمة

الفيضى يلاحظ الزيادة الكبيرة فى حجم الأختلال التوازنى فى الفترة (٤٧/ ١٩٦٠) بنسبة ١٤٪ وهذا يدل على زيادة التركيز الحضرى [١] بالمدن الكبري المتضخمة (القاهرة والأسكندرية) فى ظل ثبات عدد المدن وعدم أضافة مدن متدنية الحجم فى ذيل القائمة الحضرية .

وقد شهد تعداد ١٩٦٦ ثباتا فى مؤشر التوازن الحضرى رغم التركيز وزيادة معدلات التضخم فى المدن الكبرى وذلك بفعل ضم ٢١ مدينة على المستوى القومى منها تسع مدن فى المعمور الفيضى ، وهذا يؤدى الى معادلة التركز الحضري بضم مدن صغرى دون الحجم المناسب للتحول القروى - الحضرى ، وتوضح الأرقام التالية بالجدول رقم (٨) تطور الحجم الفعلى والمتوقع للمدينة الأولى فى الفترة (٤٧/١٩٨٦)

ورغم تماثل نسبة الزيادة التراكمية للحجم الفعلى والمتوقع للمدينة الأولى (١٩٠٪ - ٢٠٣٪) لكل منهما في نفس الفترة على التوالى ، لكن يتضح زيادة معدلات التركيز السكاني فى المدينة الأولى ، مع زيادة عمليات ضم مدن صغرى بلغت ١٢ مدينة صحراوية

التعـــداد	الحجـم الفعـلى	٪	الحجـم المتوقـع	٪
١٩٤٧	٢,٠٩٠,٦٥٤	١٠٠	١,٠٩٠,٦٦٣	١٠٠
١٩٦٠	٣,٣٤٨,٧٧٩	١٦٠	١,٧٩٤,٨٥٦	١٥٠
١٩٦٦	٤,٢١٩,٨٥٣	٢٠٢	٢,١٩٠,٨٩٥	١٨٣
١٩٧٦	٥,٠٨٤,٤٦٣	٢٤٣	٢,٨٥٠,٧٧٨	٢٣٨
١٩٨٦	٦,٠٥٢,٨٣٦	٢٩٠	٣,٦٢٤,٥٣٨	٣٠٣

فى تعدادى ١٩٦٦ - ١٩٧٦ ، وأخيراً ١٥ مدينة صحراوية فى تعداد ١٩٨٦ ، حتى المدن التى ضمت الى شبكة المدن من الوادى والدلتا عبارة عن قرى صغيرة الحجم مثل نصر النوبة (٤٩٩٢ نسمة) والقنطرة شرق (٦٤١٦ نسمة) وأبو طشت (٤٣٣٦ نسمة) ، أو عبارة عن مدن جديدة لم تصل فى تنمية أحجامها السكانية الى الحجم المعقول والمناسب

(١) أثبتت خديجة عبد الرحمن عطية بأن الهيكل الحضرى فى مصر يتسم بدرجة عالية من التركز فى عدد محدود من الوحدات الحضرية بحساب معامل جينى ، انظر خديجة عبد الرحمن عطية ، التحضر وتطور التوزيع الهرمى لمدن مصر ١٩٨٦/٧٦ ، ندوة التوسع الحضرى - القاهرة ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨. ص ٦ .

لبداية قائمة المدن فى الوادى والدلتا ، مثل مدينة دمياط الجديدة (٤٩. نسمة) والسادس من أكتوبر (٥٢٧ نسمة) . . . الخ .

وكان لتدنى أحجام المدن الصحراوية التى ضمت الى شبكة المدن القومية اذا قورنت بالمدن الفيضية التى أضيفت الى شبكة مدن المعمور الفيضى أثره فى الأنخفاض الطفيف لمؤشر التوازن الحضرى بشبكة المدن فى المعمور الفيضى عن مثيله فى الشبكة القومية .

(٣-١-٢) التضخم السكانى والأحمال الحضرية الزائدة :

من المتفق عليه أن ما يزيد عن ثمانية ملايين (٨,٣٣٥) يقعون خارج ميزان التوازن الحضرى يتراوحون بين أحمال زائدة فوق الأحجام الطبيعية لمجموعة من المدن أو كمية ما ينقص المدن الأخرى لكى تصل الى أحجامها الطبيعية التي تحدده قوانين توازن الشبكة .

وقد سجلت التعدادات الخمسة فيما بين ٤٧ / ١٩٨٦ أحمالا زائدة تقدر بأكثر من أربعة ملايين (٤,١٦ مليون) نسمة فوق أحجامها الطبيعية تتوزع على مدينتين هي القاهرة والأسكندرية فى التعدادات الثلاثة الأولى ، أضيفت اليهما مدينة ثالثة هي مدينة الجيزة فى تعدادى ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، ومن الملاحظ هنا أن هذه المدن المتضخمة ذات أحجام فعلية كبيرة تزيد عن ثلاثة ملايين نسمة .

ويتفاوت نسبة التضخم السكانى من مدينة الى أخرى وبين تعداد الى آخر ، كما يوضحه جدول (٩) الذى يوضح نسبة التضخم السكانى فى مدينة القاهرة والجيزة فى الفترة (٤٧ / ١٩٨٦) وأول ما يلاحظ فيه أن المدينة الأولى والثانية قد سجلتا نسبة تضخم تتراوح بين ثلث وثلثى حجم كل منهما فى الحدود الدنيا والقصوى ، وقد بدأت تسجل المدينتان نسبة تضخم متزايدة فى التعدادات الثلاثة حتي ١٩٦٦ ثم بدأت نسبة التضخم فى الانخفاض ربما لانخفاض معدلات التركز السكانى بهما بمعدلات تقل عن معدلات نمو سكان بقية المدن بالشبكة .

التعداد للمدينة المتضخمة	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
القاهرة	+ ٤٢,٨	+ ٤٦,٤	+ ٤٨,١	+ ٤٣,٩	+ ٤٠,١
الأسكندرية	+ ٣٤,٩	+ ٤٠,٨	+ ٦٤,٤	+ ٣٨,٥	+ ٣٧,٩
الجيزة	- ٢٩,١	- ٥٠,٠	- ٢٧,١	- ٢٣,٧	- ٣٥,٤

أما مدينة الجيزة فقد كانت تحتل المركز الرابع عشر فى تعدادى ١٩٤٧ ، تبوأت بعدها المركز الثالث فى التعدادات الأربعة التالية ، ولكنها لم تكن تسجل تضخما سكانيا فى التعدادات الثلاث الأولى ٤٧ - ٦٠ - ١٩٦٦ ، رغم تقدم مركزها من المرتبة الرابعة عشر الى المركز الثالث ، لكنها سجلت معدلات تضخم سكانى فى التعدادين الآخرين بنسب تبلغ الربع والثلث على التوالى .

ولكى نتخلص من الأختلال التوازنى للشبكة الحضرية لابد من سياسة التفريغ السكاني للأحمال السكانية الزائدة فوق الأحجام الطبيعية للمدن المتضخمة فى المراتب الحجمية الثلاث ، ويقدر حجم التفريغ السكانى تبعا لاحجام ١٩٨٦ حوالى ٤,١٠٧,١٥٤ نسمة ، ويقترح أن يكون اتجاه التفريغ السكانى لصالح التعمير الصحراوى . كما أن هذا سينعكس على تخفيض حجم الأختلال التوازنى ، والجدول التالى رقم (١٠) يوضح التأثير المتوقع لحركة التفريغ علي المدن المتضخمة وحجم الأختلال التوازنى .

المرتبة	الحجم السكانى قبل التفريغ	الحجم السكانى بعد التفريغ	الحجم المتوقع بعد التفريغ	الفرق	٪ من الحجم السكانى بعد التفريغ
١	٦,٠٥٢,٨٣٦	٣,٦٧٢,٨٢٧	٢,٩٤٨,٦٧٥	٧٢٤,١٥٢	٢٤,٦
٢	٢,٩١٧,٣٢٧	١,٨٣٦,٤١٣	١,٤٧٤,٣٣٨	٣٦٢,٠٧٥	٢٤,٦
٣	١,٨٧٠,٥٠٨	١,٢٢٤,٢٧٧	٩٨٢,٨٩٢	٢٤١,٣٨٥	٢٤,٦

ويتضح من أن النتائج المترتبة عن تفريغ الأحمال السكانية الزائدة من المدن المتضخمة تتمثل فى أنخفاض حجم الأختلال التوازنى الى ثلث حجمه قبل التفريغ ، فمؤشر التوازن الحضرى سيصل الى ١٢٧,٠ بعد أن كان ٣٩٤,٠ فى ١٩٨٦ قبل التفريغ ، وستنخفض نسبة التضخم السكانى من القاهرة والأسكندرية والجيزة من ٣٩,٣٪ - ١٣٧,١٪ - ٣٤,٥٪ على التوالى قبل التفريغ الى ٢٤,٦٪ فى كل منها بعد التفريغ .

كما سيمتد التأثير المحتمل للتفريغ السكانى الى تقلص نسبة القصور السكانى لغالبية مدن الشبكة المنكمشة (١٦١ مدينة) بنفس نسبة الأنخفاض فى حجم التضخم السكانى انظر شكل رقم (٧) الذى يوضح تطور نسبة الأحمال السكانية الزائدة فى المدن المتضخمة ونسبة القصور السكانى فى المدن المنكمشة فى الفترة (٤٧ / ١٩٨٦) .

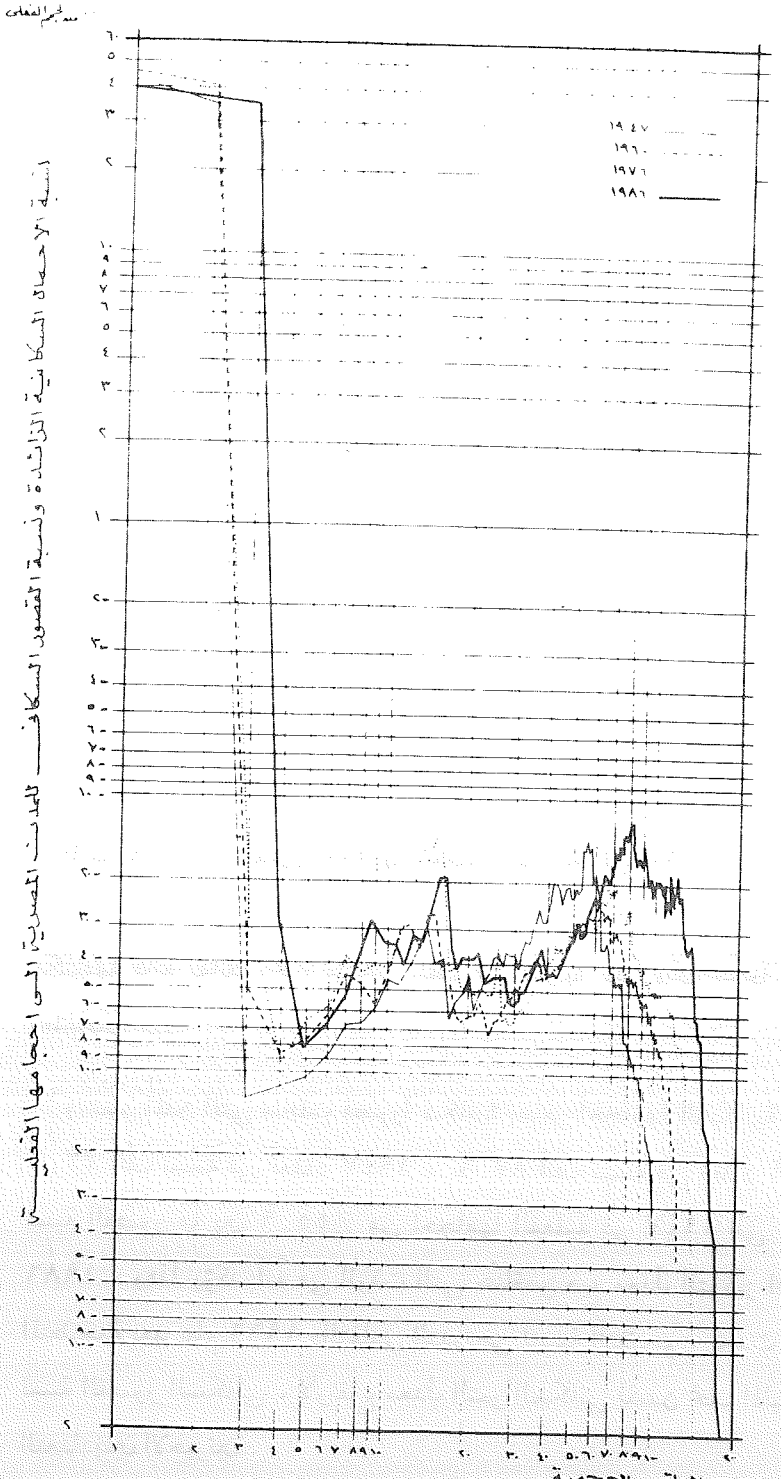

شكل رقم (٧) نسبة الاحمال السكانية الزائدة ونسبة القصور السكانى
فى مدن شبكة المعمور المصرى الفيض فى الفترة مابين ٤٧ / ١٩٨٦م

(٣-١-٣) : القصور السكانى والمدن المنكمشة :

تتطلب شبكة مدن المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا ما يزيد قليلا عن أربعة ملايين نسمة (٤,١٦ مليون) لتعويض القصور السكانى فى ١٦١ مدينة منكمشة ، ويتفاوت تلك المدن فى نسبة القصور السكانى كما يوضحها الجدول رقم (١١) الذى يعرض لتطور نسبة عدد المدن تبعا لنسبة القصور السكانى فى الفترة (٤٧ / ١٩٨٦) .

نسبة القصور السكانى	شبكة ١٩٤٧	شبكة ١٩٦٠	شبكة ١٩٦٦	شبكة ١٩٧٦	شبكة ١٩٨٦
- أقل من ٥٠٪	٦٢,٢٪	٥٦,٦٪	٥٨,٦٪	٧٠,٣٪	٧١,٩٪
- من ٥٠ حتي ١٠٠٪	١٧,٣٪	٢٢,٠٪	٣٢,١٪	١٩,٣٪	١٠,٣٪
- من ١٠٠ حتي ١٥٠	١١,٢٪	٥,٧٪	١,٤٪	٣,٢٪	١,٦٪
- من ١٥٠ حتى ٢٠٠	٦,١٪	٣,٣٪	٢,١٪	١,٣٪	٣,٢٪
- أكثر من ٢٠٠٪	٣,١٪	٢,٥٪	٥,٧٪	٥,٨٪	١٣,٠٪

ويتضح من الجدول التفاوت الكبير لنسب القصور السكاني ، فغالبية المدن سجلت نسبة قصور سكانى يقل عن نصف أحجامها الفعلية ، وتتراوح بين ٥٦ الى ٧٢٪ من جملة المدن فى أغلب التعدادات ، فى نفس الوقت تتزايد نسبة المدن التي سجلت قصورا سكانيا بأكثر من ضعفى أحجامها الفعلية تقدر بحوالى ١٣٪ من جملة مدن الشبكة ، وإذا كان هناك اتجاه نحو استقرار المدن القديمة واتجاه نحو تقليص القصور السكانى الذى يكتنفها فأنه يقابله اتجاه متنامى نحو ضم متزايد لمدن ذات أحجام سكانية محدودة ومتقلصة .

وتتميز المدن التى سجلت قصورا سكانيا بصغر أحجامها السكانية ، إذ تراوحت بين ٢٢,٢ ألف نسمة فى تعداد ١٩٤٧ ، ٨٧,٦ ألف نسمة في تعداد ١٩٨٦ ، وتراوحت نسبة القصور ما بين ٥٥,٩٪ من أحجامها الفعلية فى ١٩٤٧ الى ٢٩,١ فى تعداد ١٩٨٦ ، وهذا يؤكد أنه فى الوقت التى يتناقص فيه معدل التركيز السكانى فى المدن المتضخمة بعد عام ١٩٦٦ والتقلص التدريجى لنسبة التضخم ، يحدث أيضا تناقص فى نسبة القصور السكانى ، لأرتفاع معدل النمو السكانى للمدن تحت المليونية فى الفترتين التعداديتين الاخيرتين .

وتوضح الخريطة رقم (٨) الاختلافات المكانية للفوارق بين الأحجام الفعلية والمتوقعة لشبكة المدن المصرية فى الدلتا والوادى فى ١٩٨٦ ، ويلاحظ فيها تركز الاحجام الحضرية الكبيرة فى مواقع الانقطاع بين البيئة الفيضية والصحراوية ، وفي المواقع المركزية فى مناطق اتصال الوادى والدلتا ، وفى الموقع المركزى للدلتا المصرية ، وتقل أحجام المدن بالاتجاه من هوامش الدلتا الشمالية والشرقية والغربية .

أما شبكة مدن الوادى تتميز بشكلها الخطى المنتظم ، إذ تتابع فيها المدن على طول وادى النيل - معظمها تقع على الضفة الغربية للنهر - بفواصل بعدية منتظمة (٢١ كم) ، وتتميز مدن هذا الشكل الخطى بتدنى أحجامها السكانية ، إذ تتألف من المدن الصغيرة ، وتظهر المدن المتوسطة الحجم (حواضر المحافظات) بفواصل شبة منتظمة أيضا (٧١ كم فى المتوسط) ، ويظهر خط خلفى من المدن فى حالة إتساع الوادي (جنوب محافظة بنى سويف وشمال محافظة المنيا) ووسط محافظة سوهاج .

(٣ -٢) الأنساق الحضرية للشبكات المحلية :

فى المبحث السابق تم فحص النسق الحضرى المصري من المنظور القومى فى أطاره المساحي العام من ناحية وفى أطار المعمور الفيضي فى الوادى والدلتا ، وقد أوضح التحليل سيادة وهيمنة أو ما يمكن أن نسميه بالأقطاع الحضري لفئة محدودة من المدن - القاهرة والأسكندرية ، وأضيفت اليهما بعد ١٩٦٦ مدينة الجيزة على النسق الحضري كله الذى يتألف من ١٩١ مدينة علي المستوى القومى و١٦٤ مدينة فى المعمور الفيضى ، وذلك توضحه الأرقام التالية فى جدول رقم (١٢) .

التعـــــداد	جملة الســـكان	٪ من جملة سكان الحضر	المـــدن المتضخمـة
١٩٤٧	٣,٠٠٩,٦٧٩	٤٨,٥	مدينة القاهرة والأسكندرية
١٩٦٠	٤,٨٦٥,٠١٣	٥٠,٤	مدينة القاهرة والأسكندرية
١٩٦٦	٦,٠٢٠,٩٠٩	٤٩,٦	مدينة القاهرة والأسكندرية
١٩٧٦	٨,٦٤٩,٢٩١	٥٣,٨	القاهرة والأسكندرية والجيزة
١٩٨٦	١٠,٨٤٠,٦٧١	٥١,٢٤	القاهرة والأسكندرية والجيزة

تمتلك تلك المدن الثلاث من سكان الحضر أكثر من مثل ما تمتلكه مائة وثمان وثمانين

مدينة ، أى ثلاث فى مقابل ١٨٨ مدينة ، وإذ علمنا أن الأحجام الطبيعية للمدن الثلاث فى تعداد ١٩٨٦ يجب أن تبلغ ٦٦٤٤٩٨٦ نسمة ، أى ٦١,٣٪ من أحجامها الفعلية لعرفنا حجم التضخم التى وصلت اليه تلك المدن الثلاث بفعل عمليات التركيز الحضرى المركزى بها ، وما ترتب علي ذلك من أحمال وضغوط سكانية متزايدة بها .

ولا شك أن سياسة التنمية الحضرية فى منظورها القومى ، والتى سادت بين الهيئات التخطيطية والتنفيذية حتى الآن ، هى المسئولة عن هذا التركيز والتضخم ، واليها يرجع مسئولية أختلال التوازن الحضرى فى شبكة المدن المصرية القومية ، التى تقضى بأن خمسى سكان مدن تلك الشبكة تتراوح بين أحمال زائدة أو قصور سكانى ولا تصححه سوى حركة سكانية من المدن المتضخمة الثلاثة الى المدن المنكمشة التى تقع فى موقع الأغلبية ، وذلك بمقدار خمس سكان المدن فى التعداد الأخير .

ولكن حركة السكان بين المدن المتضخمة والمنكمشة إذا كانت تصلح من الأختلال التوازنى للشبكة الحضرية القومية فأن لها فى الوقت نفسه مردودها السلبى على المعمور الفيضى .

وفى هذا المبحث سنفحص شبكات المدن المحلية بالمحافظات المصربة فى المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا طبقا للتحليل الذى اتبعناه فى تحليل الشبكة القومية (تحليل جبزوبروينج) .

إذا تجاوزنا ضم كل محافظات قنال السويس الى المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا لأصبح من الضرورى فحص أحدى وعشرين شبكة محلية ، يمكن تقسيمها الى عدة مجموعات :

(٣-٢-١) المحافظات الحضرية :

وتبلغ أربع محافظات ، وتتألف من مدينة واحدة ، وبالتالى لا يمكن أن نطلق عليها مفهوم الشبكة الحضرية المحلية ، لذا فاننا سنتعامل معها من المنظور القومى ، والأرقام التالية توضح موقف تلك المحافظات فى الشبكة القومية (جدول رقم ١٣) .

وتوضح الخريطة رقم (٨) الاختلافات المكانية للفوارق بين الأحجام الفعلية والمتوقعة لشبكة المدن المصرية فى الدلتا والوادى فى ١٩٨٦ ، ويلاحظ فيها تركز الاحجام الحضرية الكبيرة فى مواقع الانقطاع بين البيئة الفيضية والصحراوية ، وفي المواقع المركزية فى مناطق اتصال الوادى والدلتا ، وفى الموقع المركزى للدلتا المصرية ، وتقل أحجام المدن بالاتجاه من هوامش الدلتا الشمالية والشرقية والغربية .

أما شبكة مدن الوادى تتميز بشكلها الخطى المنتظم ، إذ تتابع فيها المدن على طول وادى النيل - معظمها تقع على الضفة الغربية للنهر - بفواصل بعدية منتظمة (٢١ كم) ، وتتميز مدن هذا الشكل الخطى بتدنى أحجامها السكانية ، إذ تتألف من المدن الصغيرة ، وتظهر المدن المتوسطة الحجم (حواضر المحافظات) بفواصل شبة منتظمة أيضا (٧١ كم فى المتوسط) ، ويظهر خط خلفى من المدن فى حالة إتساع الوادي (جنوب محافظة بنى سويف وشمال محافظة المنيا) ووسط محافظة سوهاج .

(٣ -٢) الأنساق الحضرية للشبكات المحلية :

فى المبحث السابق تم فحص النسق الحضرى المصري من المنظور القومى فى أطاره المساحي العام من ناحية وفى أطار المعمور الفيضي فى الوادى والدلتا ، وقد أوضح التحليل سيادة وهيمنة أو ما يمكن أن نسميه بالأقطاع الحضري لفئة محدودة من المدن - القاهرة والأسكندرية ، وأضيفت اليهما بعد ١٩٦٦ مدينة الجيزة على النسق الحضري كله الذى يتألف من ١٩١ مدينة علي المستوى القومى و١٦٤ مدينة فى المعمور الفيضى ، وذلك توضحه الأرقام التالية فى جدول رقم (١٢) .

التعـــــداد	جملة الســـكان	٪ من جملة سكان الحضر	المـــدن المتضخمة
١٩٤٧	٣,٠٠٩,٦٧٩	٤٨,٥	مدينة القاهرة والأسكندرية
١٩٦٠	٤,٨٦٥,٠١٣	٥٠,٤	مدينة القاهرة والأسكندرية
١٩٦٦	٦,٠٢٠,٩٠٩	٤٩,٦	مدينة القاهرة والأسكندرية
١٩٧٦	٨,٦٤٩,٢٩١	٥٣,٨	القاهرة والأسكندرية والجيزة
١٩٨٦	١٠,٨٤٠,٦٧١	٥١,٢٤	القاهرة والأسكندرية والجيزة

تمتلك تلك المدن الثلاث من سكان الحضر أكثر من مثل ما تمتلكه مائة وثمان وثمانين

مدينة ، أى ثلاث فى مقابل ١٨٨ مدينة ، وإذ علمنا أن الأحجام الطبيعية للمدن الثلاث فى تعداد ١٩٨٦ يجب أن تبلغ ٦٦٤٤٩٨٦ نسمة ، أى ٦١,٣٪ من أحجامها الفعلية لعرفنا حجم التضخم التى وصلت اليه تلك المدن الثلاث بفعل عمليات التركيز الحضرى المركزى بها ، وما ترتب علي ذلك من أحمال وضغوط سكانية متزايدة بها .

ولا شك أن سياسة التنمية الحضرية فى منظورها القومى ، والتى سادت بين الهيئات التخطيطية والتنفيذية حتى الآن ، هى المسئولة عن هذا التركيز والتضخم ، واليها يرجع مسئولية أختلال التوازن الحضرى فى شبكة المدن المصرية القومية ، التى تقضى بأن خمسى سكان مدن تلك الشبكة تتراوح بين أحمال زائدة أو قصور سكانى ولا تصححه سوى حركة سكانية من المدن المتضخمة الثلاثة الى المدن المنكمشة التى تقع فى موقع الأغلبية ، وذلك بمقدار خمس سكان المدن فى التعداد الأخير .

ولكن حركة السكان بين المدن المتضخمة والمنكمشة إذا كانت تصلح من الأختلال التوازنى للشبكة الحضرية القومية فأن لها فى الوقت نفسه مردودها السلبى على المعمور الفيضى .

وفى هذا المبحث سنفحص شبكات المدن المحلية بالمحافظات المصرية فى المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا طبقا للتحليل الذى اتبعناه فى تحليل الشبكة القومية (تحليل جبزوبروينج) .

إذا تجاوزنا ضم كل محافظات قنال السويس الى المعمور الفيضى فى الوادى والدلتا لأصبح من الضرورى فحص أحدى وعشرين شبكة محلية ، يمكن تقسيمها الى عدة مجموعات :

(٣-٢-١) المحافظات الحضرية :

وتبلغ أربع محافظات ، وتتألف من مدينة واحدة ، وبالتالى لا يمكن أن نطلق عليها مفهوم الشبكة الحضرية المحلية ، لذا فاننا سنتعامل معها من المنظور القومى ، والأرقام التالية توضح موقف تلك المحافظات فى الشبكة القومية (جدول رقم ١٣) .

المحافظة	الحجم الفعلى	الحجم المتوقع	حجم التضخم	حجم القصور السكانى	٪
القاهرة	٦.٥٢٨٣٦	٣٦٢٤٥٣٨	٢٤٢٨٢٩٨	-	+ ٤.,١
الأسكندرية	٢٩١٧٣٢٧	١٨١٢٢٦٩	١١.٥.٥٨	-	+ ٣٧,٩
بورسعيد	٣٩٩٧٩٣	٧٢٤٩.٨	-	٣٢٥١١٥	- ٨١,٣
السويس	٣٢٦٨٢.	٤٥٣.٦٧	-	١٢٦٢٤٧	- ٣٨,٦
جملة	٩٦٩٦٧٧٦	٦٦١٤٧٨٢	٣٥٣٣٥٦	٤٥١٣٦٢	

ويتضح من الجدول أن محافظتى القاهرة والأسكندرية قد سجلتا تضخما سكانيا يقدر بحوالى ٣٥٣٣٣٥٦ نسمة ، بينما سجلت محافظتى بورسعيد والسويس قصورا سكانيا يقدر بحوالى ٤٥١٣٦٢ نسمة ، بشكل ٦٢,١٪ من جملة سكان المحافظتين .

(٣ -٢-٢) شبكات المدن المحلية فى شرق الدلتا والقنال :

وتضم محافظة الشرقية والقليوبية والأسماعيلية ، والجدول التالى رقم (١٤) يوضح موقف تلك الشبكات المحلية .

المحافظة	السكان	عدد المدن	مؤشر توازن الشبكة	التضخم السكانى	عدد المدن المتضخمة	القصور السكانى	عدد المدن المنكمشة
الشرقية	٧٢١٧٦.	١٦	.,.٩٨	٥٣٦٩٦	٨	٥٣٦٩٦	٨
القليوبية	١.٩٩٤٢.	٩	.,٥٨٦	٣٢٢١٦٥	١	٣٢١٦٥	٨
الأسماعيلية	٢٦٥٨٩٩	٥	.,٧٢٣	٩٦١١٥	١	٩٦١١٥	٤
جملة	٢.٨٧.٧٩	٣.	.,٤٥٢	٤٧١٩٧٦	١.	٤٧١٩٧٦	٢.

تضم المحافظات الثلاث فى شرق الدلتا والقنال ثلاثين مدينة (٢.٨٧.٧٩ نسمة) بمتوسط حجم ٦٩٥٦٩ نسمة ، وأكثر الشبكات أختلالاً هي شبكة مدن محافظة الأسماعيلية ، إذ أن ما يقرب من ثلاثة أرباع سكانها تتراوح ما بين أحمال سكانية زائدة تتطلب التفريغ أو قصور سكانى ، بينما يصل حجم الأختلال التوازنى فى شبكة محافظة القليوبية الى ما يقرب من ثلاثة أخماس سكان الشبكة تتراوح بين أحمال سكانية زائدة وقصور سكانى ، وتعتبر شبكة مدن محافظة الشرقية شبكة حضرية شبه متوازنة لم يتجاوز حجم الأختلال التوازنى بها عن عشر سكان الشبكة .

ويلاحظ السيطر ة الحضرية للمدينة الأولى فى محافظة الأسماعيلية والقليوبية ، إذ تتحمل كل من مدينة الأسماعيلية وشبرا الخيمة أحمالا سكانية زائدة تقدر بحوالى نصف (٤٥,٢٥٪ لكل منهما) أحجامها الفعلية ، بينما اظهر تحليل التوازن الحضري بشبكة محافظة الشرقية وجود ثمانى مدن متضخمة وما يماثلها من المدن المنكمشة .

(٣-٢-٣) الشبكات الحضرية بالمحافظات الدلتاوية الحبيسة :

تضم المحافظات الدلتاوية الحبيسة محافظات فيما بين وسط الدلتا وشرقها ، تضم شبكاتها الحضرية ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة (٢,٨٨١ مليون) تعيش فى ست وأربعين مدينة بمتوسط حجمى ٦٢٦٤٧ نسمة ، ويبلغ متوسط حجم الأختلال التوازنى في جملة شبكاتها المحلية ما يقرب من ربع سكانها ، تتراوح بين أحمال سكانية زائدة عن الأحجام الطبيعية فى سبع وعشرين مدينة ، وما بين قصور سكانى فى تسع عشرة مدينة منكمشة ، أنظر الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥) يوضح التوازن الحضري للمحافظات الدلتاوية الحبيسة فى ١٩٨٦ .

المحافظة	السكان	عدد المدن	مؤشر توازن الشبكة	التضخم السكانى	عدد المدن	القصور السكانى	عدد المدن
الدقهلية	٩١٦٣٩٥	١٣	٠,٢٢٧	١,٤٢٣٥.	٩	١.٤٢٣٥.	٤
دمياط	١٨٦٩.٥	٧	٠,٢٦٢	٢٤٤٧٢	٣	٢٤٤٧٢	٤
كفر الشيخ	٤١١,١٢١	٩	٠,٢١.	٤٣.٧٥	٧	٤٣.٧٥	٢
الغربية	٩٣٩٦٣١	٨	٠,٣٧٢	١٧٤٧٦٢	٢	١٧٤٧٦٢	٦
المنوفية	٤٢٧٧.٣	٩	٠,١٦٧	٣٥٧٣.	٦	٣٥٧٣.	٣
جملة	٢٨٨١٧٥٥	٤٦	٠,٢٦٥	٣٨٢٢٧٤	٢٧	٣٨٢٢٧٤	١٩

وأقصى أختلال توازنى يوجد فى شبكة مدن محافظة الغربية ، إذ يقدر حجم الأختلال بما يزيد عن ثلث حجم سكان الشبكة ، تنخفض الى ما بين ربع وخمس شبكة مدن دمياط والدقهلية وكفر الشيخ ، ويصل الأختلال التوازنى الى ادناه فى شبكة مدن المنوفية ، إذ يتراوح الأختلال التوازنى بين أحمال سكانية زائدة تقدر بحوالى ثمانية فى المائة فقط من

جملة سكان مدن المحافظة ، أو قصور سكانى بنفس النسبة .

ولا يتضح سيطرة حضرية أو تباين فى أحجام المدن ما بين التضخم الكبير لعدد محدود من المدن وأغلبية مدن منكمشة الا فى محافظة الغربية ، إذ تسيطر المدينة الأولى والثانية (المحلة الكبرى وطنطا) على مقدرات الشبكة ، فى المقابل سجلت المدينة الأولى والثانية بشبكة مدن المنوفية (شبين الكوم ومنوف) انكماشا فى أحجامها الفعلية عن أحجامها المتوقعة ، وقد سجلت أغلب شبكة مدن محافظة كفر الشيخ أحمالا سكانية زائدة فى مقابل انكماش المدينة الأول والثالثة (كفر الشيخ وبيلا) ، وفى دمياط سجلت العاصمة أحمالا سكانية زائدة ، وكذلك فارسكور وكفر سعد ، ولا يوجد أتجاه واضح فى شبكة مدن الدقهلية أذ سجلت العاصمة (المنصورة) مع ثمانى مدن أخرى تضخما سكانيا فى مقابل قصورسكانى فى أربع مدن . ولا يوجد تفاوت كبير بين المدن المتضخمة ، إذ لا تزيد نسبة الأحمال السكانية الزائدة على نصف أحجامها الفعلية ، وأقصى حمل سكانى زائد يوجد فى مدينة المنزلة (٢,٥٥٪) .

أما المدن المنكمشة التى بلغت تسع عشرةمدينة فقد سجلت تفاوتا كبيرا فى نسبة القصور السكانى ، فقد سجلت مدينة دمياط الجديدة قصورا سكانيا يقدر بحوالى ٢.٩ مثل حجمها الفعلى ، و٧٢ مثل حجم مدينة جمصة ، ويبلغ حجم القصور السكانى فى مدينة رأس البر وقطور بأكثر من مثل أحجامها الطبيعية (١٢٢,٤ - ١٦١٪) .

(٣-٢-٤) الشبكات الحضرية بغرب الدلتا :

ويضم معمور غرب الدلتا محافظتى الأسكندرية والبحيرة ، وقد تضمنت مجموعة المحافظات الحضرية المحافظة الأولى ، وتتبقى الأخيرة التى تملك أكبر شبكات المدن من حيث عدد المدن ويعيش بها ثلاثة أرباع مليون نسمة (٧٦٦٢٦. نسمة) فى خمس عشرة مدينة بواقع حجم متوسط يصل الى ٥١.٨٤ نسمة فى مقابل ٤٥١١. نسمة للمدينة الواحدة فى شبكة محافظة الشرقية .

وتعانى شبكة مدن محافظة البحيرة من أختلال توازنى يصل الى ربع (٢٣١,.) سكان الشبكة يتوزع ما بين أحمال سكانية زائدة وقصور سكانى ، بينما ينخفض حجم الأختلال التوازنى فى شبكة مدن محافظة البحيرة الى سبع سكانها .

وتضم المدن المتضخمة التى تتحمل أحمالا سكانية زائدة فوق أحجامها الطبيعية المدينة الثانية (دمنهور) ومدينة رشيد وكوم حمادة وأبو حمص والرحمانية وشبراخيت ، بينما سجلت المدينة الأولى (كفر الدوار) قصورا سكانيا بنسبة ١٨,٣٪ وادكو وحوش عيسى والدلنجات وأبو المطامير والمحمودية وايتاى البارود ووادى النطرون والسادات ، وقد سجلت المدينة الأخيرة قصورا سكانيا بمعدل سبعة أمثال أحجامها الطبيعية .

(٣-٢-٥) الشبكات الحضرية بمصر الوسطى :

توجد بمصر الوسطى ثلاثون مدينة تتوزع فى أربع شبكات محلية ، وتضم ثلاثة ملايين وثلث مليون نسمة ، بمتوسط حجمى يبلغ ١٢٥٥٩٠ نسمة ، وقد سجل تحليل توازن الشبكات المحلية اختلالا كبيرا يقدر بـ ٧٢٩,٠ أى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان شبكة المدن تتراوح بين أحمال سكانية زائدة عن الأحجام الطبيعية للمدن المتضخمة أو عبارة عن قصور سكانى ، وتتوزع المدن فى مصر الوسطى بين عشر مدن متضخمة وعشرين مدينة منكمشة ، كما يوضحها جدول رقم (١٦) الذى يوضح التوازن الحضرى لمحافظات مصر الوسطى ، وأقصى أختلال توازنى فى الشبكات المحلية المصرية سجلتها شبكة مدن محافظة الجيزة ، إذ يقدر أن أكثر من مثل حجم سكان الحضر بالمحافظة (١٨٠٤٨٧٨ نسمة) عبارة عن أحمال سكانية زائدة سجلتها فقط مدينة الجيزة - المدينة الأولى - اما المدن الثمانية الأخرى المتبقية فقد سجلت قصورا سكانيا بنفس المقدار ، إذ تتراوح نسبة الأنكماش السكانى بين ثلاثة وخمسة أمثال الأحجام الطبيعية فى البدرشين والحوامدية وأوسيم وأبو النمرس والصف والعياط ، وتزداد نسبة القصور السكانى الى ما يقرب من ستة أضعاف الحجم الطبيعى لمدينة أطفيح ، وتصل أقصاها فى مدينة السادس من أكتوبر ، والتى تنمكش سكانيا بمقدار ستة عشر مثلا .

وتتألف شبكة مدن محافظة بنى سويف من سبع مدن تشكل فى مجموعها من ٣٦٢ ألف نسمة بحجم متوسط ما يزيد قليلا عن خمسين ألف نسمة (٥١,٧ ألف نسمة) ، والسمة الرئيسية التى تشخص التوازن الحضرى فى الشبكة المحلية تتمثل فى سيطرة المدينة الأولى - الحاضرة ، وتسجل أحمالا سكانية زائدة ومنخفضة ، إذ قورنت بمثيلتها بشبكة الجيزة إذ تقدر كل الأحمال السكانية الزائدة بواحد وعشرين ألف نسمة ، وسجلت المدن الست المتبقية قصورا سكانيا بنفس القدر .

نفس الحالة السابقة نجدها فى شبكة مدن محافظة الفيوم ، إذ تتألف من تسع مدن يزيد محتواها السكانى عن ثلث مليون (٣٨٥ ألف نسمة) بحجم متوسط يقدر بأربعين ألف نسمة (٣٩,٩ ألف) ، وتهيمن مدينة الفيوم - الحاضرة والمدينة الأولى - على مقدرات الشبكة الحضرية إذ تتحمل أحمالا سكانية زائدة بما يزيد قليلا عن ربع (٢٦٪) حجمها الطبيعى ، بينما تسجل المدن الثمانية المتبقية قصورا سكانيا تتراوح نسبته ما بين ١٤٪ إلى ٥٢٪ من الحجم الطبيعى لمدينتى اطسا وأبشواى على التوالى ، وتسجل المدن الأخرى بالشبكة قصورا سكانيا فيما بين المعدلين ، مثل سنورس (٤٢٪) وطامية (٣٥,٧٪) .

جدول رقم (١٦) التوازن الحضرى بشبكات مدن محافظات مصر الوسطى فى ١٩٨٦.

المحافظة	السكان	عدد المدن	مؤشر توازن الشبكة	التضخم السكانى	عدد المدن المتضخمة	القصور السكانى	عدد المدن المنكمشة
الجيزة	٢١٠٦٤٢٣	٩	١,٠٦٩	١١٢٥٩١٨	١	١١٢٥٩١٨	٨
بنى سويف	٣٦٢٢٣١	٧	٠,١١٤	٢٠٥٨٤	٢	٢٠٥٨٤	٥
الفيوم	٣٥٨٧١٣	٥	٠,٣٠٩	٥٥٤٢١	١	٥٥٤٢١	٤
المنيا	٥٤٩٣٩٣	٩	٠,١٠٦	٢٩٠٨٧	٦	٢٩٠٨٧	٣
جملة	٣٣٧٦٧٦٠	٣٠	٠,٧٢٩	١٢٣١٠١٠	١٠	١٢٣١٠١٠	٢٠

وتعد شبكة مدن محافظة المنيا الحالة الوحيدة الشاذة عن بقية محافظات مصر الوسطى فرغم أنها تعد أضخم شبكة حضرية بعد محافظة الجيزة ، إذ تتألف من تسع مدن تحتوى على ٥٤٩ ألف نسمة ، وتسجل أدنى حجم اختلال توازنى يصل مؤشره الى (٠,١٠٦) أى أن عشر سكان الشبكة تتوزع بين أحمال سكانية زائدة سجلتها أغلب مدن الشبكة ، وتضم المدينة الثالثة سمالوط (١,٩٪) ومغاغة (٤,٤٪) وبنى مزار (٤٨,٢٪) والفكرية وأبو قرقاص (٢٩,١٪) ومطاى وديرمواس (٤٢٪ بكل منهما) . أما بقية مدن الشبكة الثلاث فقد سجلت قصورا سكانيا محدودا تقدر بنفس حجم الأحمال السكانية الزائدة ، إذ سجلت المدينة الأولى ، المنيا - قصورا بنسبة ٨,٤٪ من حجمها الفعلى ، والمدينة الثالثة (سمالوط) ٣,٧٪ ، وأخيرا تأتى مدنية العدوه فى المرتبة الأخيرة حيث سجلت قصورا سكانيا بما يزيد عن مثل حجمها الفعلى (١١٨٪) .

(٣-٢-٦) الشبكات الحضرية بمصر العليا :

تتألف شبكات محافظات مصر العليا من ٣٩ مدينة ، تتوزع بواقع أحدى عشرة مدينة فى كل محافظة عدا محافظة أسوان التى يوجد بها ست مدن فقط ، وينخفض حجم المدن بالشبكات الحضرية كلما اتجهنا جنوبا ، إذ يبلغ متوسط حجم المدينة الواحدة ٥٦,٢ ألف نسمة فى أسيوط ، ٤٩ ألف فى سوهاج ، ٤٧,٧ ، ألف فى قنا ، ولكن ترتفع فى أسوان الى ٥٣,٣ ألف نسمة .

وإذا كانت جملة محتوى الوحدات الحضرية بمصر العليا تزيد قليلا عن عن مليونى نسمة فإنهم لا يتوزعون على المراتب الحجمية للمدن بشكل متناسق ، فتسجل شبكات محافظات مصر الوسطى اختلالا توازنيا وقدره ٢٨٩,٠ أى أن ما يزيد عن ربع جملة سكان شبكات مصر الوسطى يتوزع ما بين أحمال سكانية زائدة وقصور سكانى بقدر متساو ، ويتوزع كل منها على عدد شبه متساو من المدن ، فتسع عشر مدينة سجلت أحمالاً زائدة ، يقابلها عشرين مدينة سجلت قصورا سكانيا .

ورغم التفاوت القليل فى حجم الأختلال التوازنى فى شبكات المدن الا أن أكثر شبكات المدن اختلالا هى شبكة أسوان ، إذ تتألف من ست مدن ، وما يقرب من ثلث مليون نسمة (٣٢٠ ألف) ، لكن ما يقرب من خمسى سكان الشبكة عبارة عن أحمال زائدة وقصور سكانى عن الوضع المتوازن ، وأكثر المدن التى سجلت أحمالا زائدة مدينة أسوان - المدينة الأولى - بنسبة ٣٠٨٪ ، يليها مدينة أدفو التى حققت حملا طفيفا يقدر بـ ٤,٨٪ ، أما بقية المدن الأربعة فقد سجلت قصورا سكانيا تراوح بين ٢٢٨٠٪ فى مدينة أبو سنبل الصغيرة (٩١٥ نسمة) ، و٤٢,٣٪ فى مدينة نصر النوبة (٤٩٩٢ نسمة) ، وأخيرا كوم أمبو (٢٥,٣٪) . انظرا الجدول رقم (١٧) الذى يوضح التوازن الحضرى للشبكات المحلية بمحافظات مصر العليا فى ١٩٨٦ .

جدول رقم (١٧) التوازن الحضرى بمحافظات مصر العليا فى ١٩٨٦

المحافظة	السكان	عدد المدن	مؤشر توازن الشبكة	التضخم السكانى	عدد المدن المتضخمة	القصور السكانى	عدد المدن المنكمشة
أسيوط	٦١٨٣٦٢	١١	٠,٣٠١	٩٣١١٨	٥	٩٣١١٨	٦
سوهاج	٥٣٩٦٦١	١١	٠,٢٥٤	٦٨٥٠٦	٧	٦٨٥٠٦	٤
قنا	٥٢٤٣٦٥	١١	٠,٢٤٧	٦٤٨٣٦	٥	٦٤٨٣٦	٦
أسوان	٣٢٠٠٧	٦	٠,٣٩٤	٦٣٠١٠	٢	٦٣٠١٠	٤
جملة	٢٠٢٤٥٨	٣٩	٠,٢٨٩	٢٨٩٤٧٠	١٩	٢٨٩٤٧٠	٢٠

أما شبكة مدن محافظة أسوان فتتألف من أحدى عشرة مدينة سجلت أختلالا توازنيا بنسبة ثلث السكان تقريبا . تتوزع بقدر متساو على مدن سجلت احمالاً سكانية زائدة تقدر بـ ٩٣١١٨ نسمة فى خمس مدن ، هي أسيوط (+٢٥٪) والغنايم (+ ٢٢,٦٪) والقوصية (+ ١٩,١٪) والبدارى (+ ١٦,١٪) ، أما المدن الست التى سجلت قصورا سكانيا فهى المدينة الثانية (منفلوط) بنسبة ٩٤,٥٪ ، ومدينة المرتبة الأخيرة (الناصرية) وأبو تيج (- ٤٠,١٪) وصدفا (- ٤٠,٣٪) وساحل سليم (- ١٦,٩٪) وأبنوب (- ٥,٥٪) .

وتسجل شبكة المدن بمحافظتى قلب مصر العليا (سوهاج - قنا) اختلالا توازنيا متشابها ويقدر بربع جملة سكان مدن كل منها ، وتتشابه أيضا فى جملة سكان الشبكة وعدد مدنها ، ولكنهما تختلفان قليلا فى عدد المدن التى سجلت أحمالا سكانية زائدة ، إذ تبلغ أربع مدن فى محافظة سوهاج فى المراتب الحجمية من الثالثة حتى التاسعة ، وهى أخميم وطهطا وطما والمنشأة وجهينة والبلينا والمراغة ، وتراوحت نسبة الأحمال السكانية الزائدة ما بين ١٥,٦٪ و ٣٣,٤٪ والوضع مشابه فى شبكة مدن قنا ، إذ سجلت المدن فى المراتب الوسطى أحمالاً سكانية زائدة مثل قنا (المرتبة الثانية) وقوص ودشنا وفرشوط ونجع حمادى (من المرتبة الخامسة حتى الثامنة) قصورا سكانيا بين ٥,٩٪ إلى ٢٧,٥٪ .

أما المدن التى سجلت قصورا سكانيا متشابها فى المحافظتين فهى ست مدن فى قنا وسبع مدن فى سوهاج ، وتتشابه الشبكتان فى أن المدينة الأولى - الأقصر فى قنا وسوهاج

بمحافظة سوهاج – تضم نسبة تضخم بنسبة متقاربة (الثلث) . وتضم أيضا ثلاث مدن فى المراتب الأخيرة بشبكة قنا (نقادة وقفط وأبو طشت) بنسب سلبية ٢٢,٣٪ – ١٣,٣٪ ٨٩,٣٪ ، وتضم مدينتى دار السلام وساقلته فى المراتب الأخيرة بشبكة مدن سوهاج بنسبة ١٢,٠٪ – ١٧,١٪ ، وبقية المدن التى سجلت قصورا سكانيا فى الشبكتين تنتشر فى المراتب الوسطى بالشبكتين مثل أرمنت (٥,٩٪) وإسنا (٠,٨٪) فى قنا .

* * * * *

(٤) السيطرة الحضرية وأختلال توازن شبكات المدن المحلية

من تحليل توازن الشبكات المحلية للمدن المصرية اتضح افتقارها الى التوازن التام ، ولكن تختلف درجة اختلال توازنها من شبكة الى أخرى ، وهذا ما يوضحه جدول رقم (١٨) الذى يوضح مؤشر السيطرة الحضرية للمدينة الأولى ، ونسبة تضخمها أو قصورها السكانى ، ومؤشر توازن الشبكات الحضرية بمحافظات مصر فى عام ١٩٨٦ * ، ويمكن أن نقسم الشبكات الحضرية حسب درجة أختلال التوازن الى عدة مجموعات :

أ - أكثر الشبكات الحضرية اختلالا ، وتمثلها شبكة مدن محافظة الجيزة التى سجلت مؤشر توازن وقدره (٦٩ . ١) ، ويعنى هذا أن أكثر من حجم سكان الشبكة الحضرية تتراوح بين أحمال سكانية زائدة عن الحجم الطبيعى للمدينة الأولى فقط ، أو عبارة عن قصور سكانى بنفس القدر ، انظر شكل رقم (٩) الذى يوضح مؤشر توازن شبكات المدن المحلية .

ب - شبكات سجلت أختلالا توازنيا كبيرا يتراوح مؤشره بين (٥ , .) الى أقل من (٥ , .) وتضم شبكة مدن أسوان (٣٩٤ , .) والغربية (٣٧٢ , .) والفيوم (٣٠٩ , .) وأسيوط (١٠٣ , .) ودمياط (٢٦٢ , .) وسوهاج (٢٥٤ , .) .

د - شبكات حضرية مختلة التوازن بدرجات منخفضة ، إذ سجلت شبكاتها مؤشر توازن تراوح ما بين (٢٥ , .) الى (١ , .) ، أى أن مدنها المتضخمة تتحمل أحمالا سكانية زائدة ، وتسجل مدنها المنكمشة قصورا سكانيا بقدر متساو . وتضم تلك المجموعة شبكة مدن قنا (٢٤٧ , .) والبحيرة (٢٣١ , .) والدقهلية (٢٢٧ , .) وكفر الشيخ (٢١٠ , .) والمنوفية (١٧٦ , .) وبنى سويف (١١٤ , .) والمنيا (١٠٦ , .) .

هـ - أكثر الشبكات توازنا هي محافظة الشرقية ، إذ سجلت درجة أختلال توازنى محدود (٩٨ . .) ، أى أن مدنها المتضخمة والمدن المنكمشة سجلت أحمالا سكانية زائدة أو قصورا سكانيا على التوالى بنسبة عشر سكان الشبكة . أى ٥٣٦٩٦ نسمة لكل منهما

والتساؤل المعروض حاليا هو ما هو الأسباب التى تقف وراء أختلال توازن الشبكات الحضرية بالمحافظات المختلفة ، وتكمن الأجابة جزئيا فى السيطرة الحضرية للمدينة الأولى على الشبكة والمدن التى تليها ، واليها ترجع أختلال ثمانى شبكات حضرية محلية .

---

* تصميم وإعداد الباحث إعتمادا على الأرقام الخام لتعداد ١٩٨٦ .

جدول رقم (١٨) مؤشر السيطرة للمدينة الأولى ونسبة تضخمها أو قصورها السكانى ومؤشر توازن الشبكات الحضرية بمحافظات مصر فى ١٩٨٦

الشبكة المحلية	مؤشر السيطرة الحضرية (١)	نسبة التضخم أو القصور السكانى للمدينة الأولى (٢)	مؤشر توازن الشبكة الحضرية (٣)
الأسماعيلية	٤,٥٣١	+ ٤٥,٢٪	٠,٧٢٣
الشرقية	١,١٤٤	+ ٧,٧	٠,٠٩٨
القليوبية	٢,٨٣	+ ٤٥,٣	٠,٥٨٦
الدقهلية	١,٣١	+ ٩,٠	٠,٢٢٧
دمياط	١,١٣	+ ١٩,٤	٠,٢٦٢
كفر الشيخ	٠,٦٠	- ٤١,٢	٠,٢١٠
الغربية	٠,٧٨	+ ٣,٦٥	٠,٣٧٢
المنوفية	٠,٨١	- ١٩,٢	٠,١٧٦
البحيرة	٠,٦٢	- ١٨,٣	٠,٢٣١
الجيزة	١٢,٠٠	+ ٦٠,٢	١,٠٦٩
بنى سويف	١,١	+ ٧,٩	٠,١١٤
الفيوم	١,٧٩	+ ٢٦,٠	٠,٣٠٩
المنيا	٠,٨٤	- ٨,٤	٠,١٠٦
أسيوط	١,٨٢	+ ٢٥,٠	٠,٣٠١
سوهاج	٠,٦٦	- ٣٤,٣	٠,٢٥٤
قنا	٠,٥٨	- ٣٨,٤	٠,٢٤٧
أسوان	١,٥٦	+ ٣٠,٨	٠,٣٩٤

(١) يحسب مؤشر السيطرة الحضرية على النحو التالى ،

$$\frac{\text{سكان المدينة الأولى}}{\text{سكان المدن الثلاثة التالية}}$$

(٢) تم اشتقاته من تطبيق تحليل جبز وبروينج لقياس التوازن الحضرى فى شبكة المدن المحلية ، ويحسب بعد طرح الحجم المتوقع للمدينة الأولى من الحجم الفعلى ، وينسب الفرق الى الحجم الفعلى × مائة ، أما الحجم المتوقع فهو عبارة عن ناتج قسمة جملة سكان الشبكة علي مجموع مقلوب رتب مدن الشبكة .

(٣) مشتق من تحليل جبز وبروينج ، ويحسب على النحو التالى :

$$\frac{\text{جملة الفروق بين الحجم الفعلى والمتوقع السالبة والموجبة}}{\text{جملة سكان الحضر}}$$

ولا يعبر مؤشر السيطرة عن أحوال الشبكة كلها ، بل يعبر عنها بالحكم على المدن الأربعة الأولى ، وليس بفحص كل المدن بالشبكة ، لذا فأن تحليل جبز وبروينج الذى يحكم على الحجم المتوقع للمدينة الأولى من منظور الشبكة كلها ، وبالتالى تسجل الفروقات القائمة بين الأحجام الطبيعية (المتوقعة) والأحجام الفعلية حجم التضخم السكانى أو القصور السكانى عن الحجم الطبيعى القياسى ، وإذ نظرنا الى موقف المدن الأولي تبعا لهذا التحليل يتكشف عدة حقائق هامة .

* سجل هذا التحليل وجود أحد عشرة عاصمة متضخمة، سجلت أحمالا سكانية زائدة فوق أحجامها المتوقعة (الطبيعية) ، منها عشر مدن سجلت مؤشرات سيطرة حضرية مرتفعة مثل مدينة الجيزة التى سجلت تضخما سكانيا بنسبة ٦٠,٢٪ من حجمها الطبيعى ، تليها الأسماعيلية التى سجلت تضخما سكانيا بنسبة (٤٥,٢٪) ، والمدينة الأولى بالقليوبية (شبرا الخيمة) التى سجلت حملا سكانيا زائدا بنسبة ٤٥,٣٪ من حجمها الطبيعى ، ومدينة أسيوط (٢٥٪) والفيوم (٢٦٪) وأسوان (٣٠,٨٪) ودمياط (١٩,٤٪) وبنى سويف (٧,٩٪) ، والمدينة الأولى بمحافظة الشرقية (٧,٧٪) والدقهلية (٧,٧٪) .

* ويسجل تحليل جبز وبروينج تضخم المدينة الأولى بشبكة مدن محافظة الغربية ، وهى المحلة الكبرى - بنسبة طفيفة تقدر بحوالى ٣,٦٥٪ من حجمها الفعلى (٣٥٨٨٤٤ نسمة) ، ولكنها تسجل مؤشر سيطرة حضرية منخفضة (٧٨,٠) أى أن المدينة الأولى - المحلة الكبرى - تساوى ثلاثة أرباع حجم المدن الثلاث التالية مجتمعة ، ويرجع انخفاض مؤشر السيطرة الى كبر حجم المدينة الثانية مدينة طنطا (الحاضرة) ، وضيق الفارق بين المدينة الأولى والثانية ، مما أدى الي تضخم المدينة الثانية بنسبة ٤٨,٣٪ من حجمها الفعلى . انظر شكل رقم (١٠) الذى يوضح نسبة الأحمال السكانية الزائدة والقصور السكانى للمدينة الأولى بالشبكات المحلية فى ١٩٨٦ .

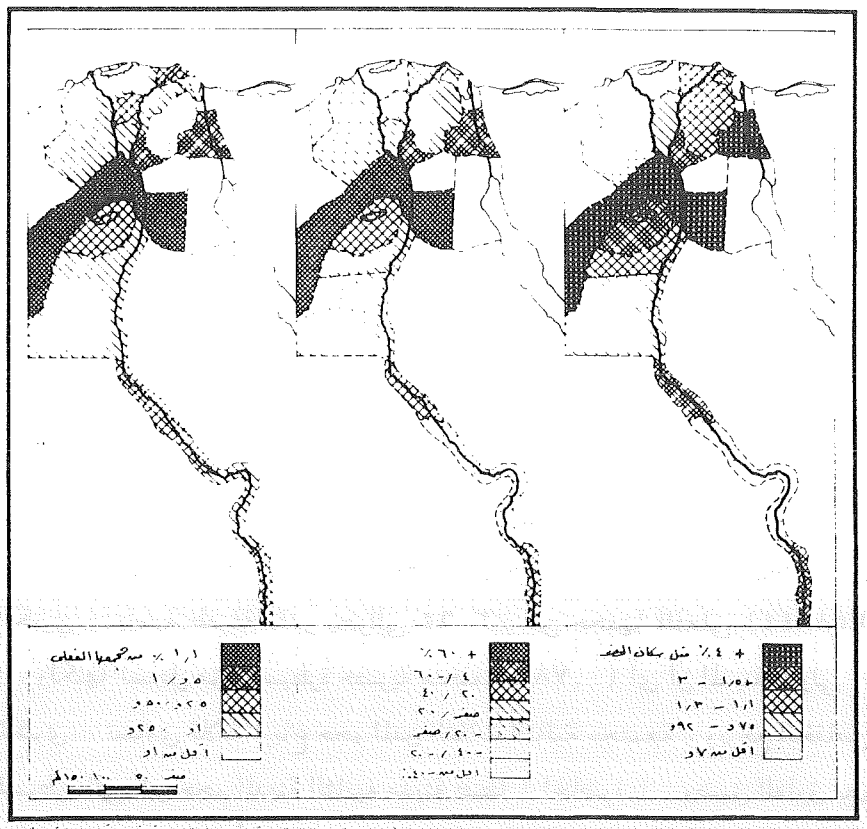

شكل رقم (٩١) توزيع توازن شبكات المدن الجديدة بالمحافظات المصرية فى العصر الحالى فى ١٩٨١

شكل رقم (١٠٠) توزيع سعوط المدينة الأولى لشبكات المدن الجديدة بالمحافظات المصرية فى العصر الحالى فى ١٩٨٦م

شكل رقم (١٠١) نسبة حجم التضخم والتضخم السكانى بالمدينة الأولى فى شبكات المدن الجديدة بالمحافظات المصرية فى العصر الحالى فى ١٩٨٦م

ومن العمود رقم (١) والعمود رقم (٢) بالجدول رقم (١٨) الذى يوضح السيطرة الحضرية ونسبة تضخم أو انكماش المدن الأولى وعلاقتها بحجم الأختلال التوازنى بالشبكات الحضرية المحلية ، نخلص بعدة حقائق : -

* يقيس مؤشر السيطرة الحضرية للمدينة الأولى بالنسبة للمدن الثلاث التى تليها - المدينة الثانية والثالثة والرابعة - ويعبر الناتج (٩٢٣١, .) عن عدم وجود سيطرة حضرية من المدينة الأولى ، إذا زاد عن هذا الرقم يعبر عن سيطرة بدرجات متفاوتة ، وإذا قل الناتج عن هذا الرقم يعبر عن ضعف تأثير المدينة الأولى وسيادة تأثير المدن الثلاث التالية : (انظر شكل رقم ١١ الذي يوضح مؤشر السيطرة الحضرية للمدينة الأولى فى شبكات المدن المحلية فى ١٩٨٦)

* ويوضح هذا المؤشر وجود سيطرة حضرية فى ثماني شبكات حضرية نقسمها الى عدة فئات تبعا لحجم السيطرة :

أ - مدن أولى لها سيطرة كبرى على المدن الثلاث التالية تتراوح بين ثلاثة أمثال ونصف مثل فى حده الأدنى واحدعشر مثلا فى حده الأقصى ، وتضم تلك الفئة شبكة محافظة الجيزة التى سجلت مؤشراً قدره (١٢, .) ثم شبكة الأسماعيلية (٤,٥) ، وهذه الأرقام تعبر عن تدنى المدن الثلاث التالية للمدينة الأولى بالنسبة للمدينة الأولى .

ب - مؤشر سيطرة حضرية كبيرة للمدن الأولى يتراوح بين ١,٥ الى ٣, . ، وتضم شبكة مدن محافظة القليوبية ، والتي تبلغ المدينة الأولى فيها (شبرا الخيمة) ما يقرب من ثلاثة أمثال المدن الثلاث التالية لها ، رغم أنها تتضمن عاصمة المحافظة ، إذ يبلغ مؤشر السيطرة الحضرية بها (٢,٨٣) ، وتسجل مدينة أسيوط مؤشر سيطرة حضرية (١,٨٢) ، أى أن المدينة الأولى تبلغ ضعفى المدن الثلاث التي تليها ، ثم الفيوم (١,٧٩) ، فأسوان (١,٥٦) .

جـ - شبكات تسجل مؤشر سيطرة حضرية محدودة يتراوح بين (١,١) الى ١,٣) ، وتضم شبكة مدن دمياط وشبكة مدن بنى سويف .

* شبكات مدن لم تسجل سيطرة حضرية وتنخفض مؤشر السيطرة الحضرية بها عن (٩٢٣١, .) ، أى أن نسبة المدنية الأولى دون حجم المدن الثلاث التالية

بدرجـــات متفاوتة :

أ - شـبكات مدن تتقلص بهـا السـيطرة الحضرية للمدينـة الأولي عن المعــدل التــوازنى (٩٢٣١, .) ، إذ تتراوح بين ٩٢, . الى ٧٥, . وتضم شبكة مدن المنيا (٨٤, .) ، المنوفية (٨١) ، الغربية (٧٨, .) والدقهلية (٧٦, .) .

ب - شبكات حضرية تتقلص فيها سيطرة المدينة الأولى عن المدن الثلاث التالية الى أدنى حد ، إذ تقل عن (٧٥, .) وتضم شبكة مدن الشرقية (٧, .) وشبكة مدن سوهاج (٦٦, .) وشبكة مدن البحيرة (٦٢, .) وكفر الشيخ (٦, .) وقنا (٥٨, .) .

* * * * *

(٥) أنساق التجمعات العمرانية فيما وراء المدن الصغرى

لاشك أن فحص أنساق التجمعات العمرانية فيما وراء المدن الصغري فى الوادى والدلتا له أهميته فى الكشف عن مراحل تحول التجمعات العمرانية من الفئات الصغرى الى الأحجام التي تعلوها ومنها رحلة التحول من القرى المركزية الى المدن الصغرى ، كما تعبر عن إحدى مستويات التكثيف السكانى والعمرانى ، هذا فضلا عن مدى انتظام النسق العمرانى غير الحضرى .

ويوجد بالمعمور الفيضي ما يقرب من سبع وعشرين ألف (٢٦٩٣٧ تجمعاً) تجمعا عمرانيا فى تعداد ١٩٧٦ ، تتوزع على النحو التالى :

القرى المركزية ، ويبلغ عددها ٧٣١ قرية مركزية ، تشكل ٢,٨٪ من جملة التجمعات .

القرى الصغيرة ، وتقدر بأربعة الاف (١٠٠٤ قرية صغيرة) قرية صغيرة ، تشكل سبع جملة التجمعات العمرانية بالمعمور الفيضى فى ١٩٧٦ .

التوابع ، وتشكل القاعدة العريضة للنسق العمرانى غير الحضرى ، ويتجاوز عددها اثنتا وعشرين ألف تابعا (٢٢٢٠٥) تابعاً) ، تشكل أكثر من أربعة أخماس (٨٢,١٪) جملة التجمعات العمرانية .

وتقع مدن البنادر - القواعد الادارية للمراكز ، فى قاعدة هرم أحجام المدن المصرية ، وفى الناحية الأخرى تقع القرى المركزية فى قمة هرم أحجام التجمعات الريفية ، ويتصل أو تتداخل نسق التجمعات الحضرية بنسق التجمعات الريفية عندما تتحول بعض القرى المركزية الى مدن القواعد الادارية لمراكز ادارية جديدة ، وبالتالى من الضرورى فحص الانساق العمرانية المتداخلة بين الحضر والريف فى الوادى والدلتا ، والذى يتألف من الترتيب النسبى التالى :

- (١) مركز ادارى
- ٦ قري مركزية
- ٣٢ قرية صغيرة
- ١٧٩ تجمعاً تابعا

ففى كل مركز ادارى بالمعمور الفيضى تتراوح نسبة كل تجمع بين خمسة وستة أمثال التجمع الذى يكبره ، ويتفاوت شكل هذا النسق العمرانى فى الاقسام الاقليمية لوادى والدلتا .

فالتشابه قائم بين النسق العمرانى الريفى فى الوادى والدلتا فى قمته ، ولكن الاختلاف واضح فى المراتب الوسطى (القرى الصغيرة) والقرى التوابع ، وذلك كما يوضحه جدول رقم (١٩) الذى يعرض للتوزيع النسبى للتجمعات العمرانية فى الوادى والدلتا فى ١٩٧٦ :

نوع التجمع / الاقليم	المركز الادارى	القرية المركزية	القرى الصغيرة	القرى التوابع
الوادى	١	٦	٢٩	١٢١
الدلتا	١	٦	٣٥	١٢٩

ويدل تزايد نسبة التجمعات فى الفئة الدنيا الى الفئة التى تعلوها الي تراكم التجمعات في نهاية هرم الاحجام دون التحول الى مراكز ادارية ، وهذا يعبر عن احدى أشكال التكثيف العمرانى ، فتبلغ نسبة التوابع الى القرى الصغيرة ٤,٢ - ٣,٦ مثل فى الوادى والدلتا على التوالى ، كما تبلغ نسبة القرى الصغيرة الى القرى المركزية (٤,٨ - ٥,٨ مثل) فى كل منهما على التوالى ، وتبلغ نسبة القرى المركزية الى المراكز الادارية أو عواصمها (٥,٨ - ٦,٠ أمثال) فى الوادى والدلتا على التوالى ، كما يوضحه الجدول رقم (٢) الذى يوضح التوزيع النسبى للتجمعات العمرانية على المستوى الأقليمى .

الوحدة الإقليمية	القرى الإدارية	القرى المركزية	القرى الصغيرة	القرى التوابع
محافظات مصر العليا	١	٥	٢٥	٩٦
محافظات مصر الوسطى	١	٦	٣٤	١٥٠
محافظات جنوب وقلب الدلتا				١٢٢
محافظات هوامش الدلتا	١	٦	٣٤	٢٢٩
	١	٦	٣٥	

ويلاحظ عملية التكثيف العمرانى الواضح فى قسمى الوادى الأوسط والأعلى وفى محافظات جنوب وقلب الدلتا ، ويتمثل ذلك فى تدنى نسبة التوابع الى القرى الصغيرة من ٣,٦ إلى ٤,٤ مثل ، وترتفع النسبة فى محافظات هوامش الدلتا الى ٦,٥ مثل ، وتؤكد تلك المفارقة الى إنتقال نسبة لا بأس بها من التوابع الى القرى الصغيرة مما أدى الى إختلال التوازن بينهما ، فى المقابل تتولد القرى فى المحافظات الهامشية التي تنشط بها حركة استصلاح الأراضى .

جدول رقم (١٩) الترتيب التسلسلى للتجمعات العمرانية (المطلق والنسبى) فى ١٩٧٦

م	المحافظة	الترتيب المطلق للتجمعات				الترتيب النسبى للتجمعات			
		المراكز الإدارية	القرى المركزية	القرى الصغيرة	التوابع	المراكز الإدارية	القرى المركزية	القرى الصغيرة	التوابع
١	دمياط	٣	٢٠	٥٥	٣١٦	١	٧	١٨	١٠٥
٢	الدقهلية	١٠	٦٥	٤٢٦	١٨١٨	١	٧	٤٣	١٨٢
٣	الشرقية	١٠	٦٥	٤٥١	٣٨٧٩	١	٧	٤٥	٣٨٨
٤	القليوبية	٨	٣٧	١٩٣	٩٦٠	١	٥	٢٤	١٢٠
٥	كفر الشيخ	٧	٣٨	١٩٣	١٩٣١	١	٥	٢٨	٢٧٦
٦	الغربية	٨	٥٢	٣١٢	١١٩٧	١	٧	٣٩	١٥٠
٧	المنوفية	٨	٦١	٣٠٣	٧٧١	١	٨	٣٥	٩٦
٨	البحيرة	١٣	٦٢	٤١٥	٤٤٦٠	١	٥	٣٢	٣٤٣
٩	الجيزة	٥	٣٩	١٥٧	٦١٠	١	٨	٣١	١٢٢
١٠	بنى سويف	٧	٣٨	٢١٨	٦٤٧	١	٥	٣١	٩٣
١١	الفيوم	٥	٣٤	١٥٩	١٥١٥	١	٧	٣٢	٣١٣
١٢	المنيا	٩	٥٧	٣٣٧	١٠٨٣	١	٦	٣٧	١٣٠
١٣	أسيوط	٨	٤٧	٢٤٠	٢٤٧	١	٦	٣٠	٣١
١٤	سوهاج	١١	٥٠	٢٦٣	٩٧٨	١	٦	٢٤	٨٩
١٥	قنا	٨	٤٤	١٩٤	١٣٧٤	١	٦	٢٤	١٥٩
١٦	أسوان	٤	٢٢	٨٥	٣٦٩	١	٦	٢١	٩٣
١٧	المعمور الفيضى	١٢٤	٧٣١	٤٠١	٢٢٢٠٥	١	٦	٣٢	١٧٩
١٨	مصر الوسطى	٢٦	١٦٨	٨٧١	٣٩٠٥	١	٦	٣٤	١٥٠
١٩	مصر العليا	٣١	١٦٣	٧٨٢	٢٩٦٨	١	٥	٢٥	٩٦
٢٠	الصعيد	٥٧	٣٣١	١٦٥٣	٦٨٧٣	١	٦	٢٩	١٢١
١٢	جنوب وقلب الدلتا	٢٤	١٥٠	٨٠٨	٢٩٢٨	١	٦	٣٤	١٢٢
٢٢	هوامش الدلتا	٤٣	٢٥٠	١٥٤٠	١٢٤٠٤	١	٦	٣٦	٢٨٨
٢٣	الدلتا	٦٧	٤٠٠	٢٣٤٨	١٥٣٣٢	١	٦	٣٥	٢٢٩

اسم المحافظة
الترتيب التسلسلي للأنجاد
المراكز الإدارية
القرى المركزية
المدن الصغيرة
التوابع
أسيوط
١ ٢ ٥ ١
سوهاج
١ ١ ٦ ٣
قنا
١ ٣ ٧ ٨
أسوان
١ ٣ ٣ ٣
النمط العام
١ ٢ ٥ ٣٤
شكل رقم (٢٤) الأنساق العمرانية في الأقسام الإقليمية للمحافظات المصرية
(م) محافظات مصر العليا

الترتيب التسلسلي للأحجام		اسم المحافظة
١ ٦ ٧ ٥ ٤	المراكز الإدارية المراكز الحضرية المراكز الريفية التوابع	الجيزة
١ ٥ ٨ ٤ ٣	المراكز الإدارية المراكز الحضرية المراكز الريفية التوابع	
١ ٧ ٥ ٦ ٢	المراكز الإدارية المراكز الحضرية المراكز الريفية التوابع	المنيا
١ ٥ ٧ ٥ ١٠	المراكز الإدارية المراكز الحضرية المراكز الريفية التوابع	بني سويف
١ ٩ ٦ ٦ ٣	المراكز الإدارية المراكز الحضرية المراكز الريفية التوابع	

الترتيب التسلسلي للأحجام

الخط العام

شكل رقم (١٢) الأنساق العمرانية في الأقسام الإقليمية للعصور

المنيا

(ب) محافظات مصر الوسطى

شكل رقم (١٢) الأنساق العمرانية فى الأقسام الاقليمية للعمود الفيضى
(ح) محافظات جنوب وقلب الدلتا

اسم المحافظة		الترتيب التسلسلى للأحجام
الغربية	المراكز الادارية	١ ٨ ٧ ٦ ٥
	القرى المركزية	
	القرى الصغيرة	
	التوابع	
المنوفية	المراكز الادارية	١ ٨ ٨ ٣ ٤
	القرى المركزية	
	القرى الصغيرة	
	التوابع	
القليوبية	المراكز الادارية	١ ٨ ٥ ٥ ٥
	القرى المركزية	
	القرى الصغيرة	
	التوابع	
النمط العام	المراكز الادارية	١ ٨ ٦ ٥ ٤
	القرى المركزية	
	القرى الصغيرة	
	التوابع	

اسم المحافظة	الترتيب المتسلسل للأحجام		اسم المحافظة	الترتيب المتسلسل للأحجام	
دمياط	١ ٢ ٣ ٦ ٦	المركز الإداري المركز الخدمي المركز الصغير التوابع	كفر الشيخ	١ ٧ ٥ ٦ ١٠	المركز الإداري المركز الخدمي المركز الصغير التوابع
الدقهلية	١ ١٠ ٧ ٦ ٤	المركز الإداري المركز الخدمي المركز الصغير التوابع	الغربية	١ ٩ ٦ ٦ ٨	المركز الإداري المركز الخدمي المركز الصغير التوابع
الشرقية	١ ١٠ ٧ ٣ ٩	المركز الإداري المركز الخدمي المركز الصغير التوابع			
البحيرة	١ ١٣ ٥ ٦ ٦	المركز الإداري المركز الخدمي المركز الصغير التوابع			

شكل رقم (١٢) الأنساق العمرانية في الأقسام الإقليمية للمصدر السنوي

(ز) محافظات الدلتا الهامشية

وأكثر المحافظات التى تنتشر بها التوابع محافظة الشرقية والبحيرة والفيوم وكفر الشيخ إذ تتراوح نسبة التوابع الى القرى الصغيرة الحجم التي تكبرها بين ٨,٦ الى ١٠,٧ مثل ، بينما لا يتجاوزالمعدل القومى فى الوادى والدلتا بينهما عن ستة أمثال . . بينما تنخفض النسبة بين التوابع والقرى الصغيرة الى أقل من ستة أمثال فى محافظات سوهاج (٣,٧ مثل) وأسيوط (مثل واحد) سوهاج (٣,٧ مثل) وبني سويف (ثلاثة أمثال) انظر الجدول رقم (١٩) الذى يوضح الترتيب المطلق والنسبى للتجمعات العمرانية فى ١٩٧٦، وانظر أيضا شكل رقم (١٢) الذى يوضح الأنساق العمرانية فى الأقسام العمرانية فى الأقسام الاقليمية للمعمور الفيضى ومحافظاته المختلفة فى ١٩٧٦ .

ومن مظاهر التحول فى النسق العمرانى غير الحضرى وزيادة مستويات التكثيف به ، وجود أحدى وأربعين قرية يزيد عدد سكانها عن خمس وعشرين الف نسمة تتوزع على النحو التالى [١] .

- ستة عشر قرية تتراوح أحجامها بين ثلاثين وأربعين ألف نسمة .
- خمس قرى تتراوح بين ٤٠ الى ١٠٠ الف نسمة وهى الخصوص ، دفشو وكرداسة ، ووراق الحضر وامبوبة وميت النصارى والمعتمدية .
- قرية واحدة تجاوزت المائة الف نسمة ، وهى قرية وراق العرب (١٢٧١,٨ نسمة) .

* * * * *

(١) فتحى محمد مصيلحى ، الهيراركية الحجمية والبعدية لشبكة القرى المصرية ، دراسات جغرافية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، ١٩٩٠ جدول رقم (٤) ، ص ٣٥ .

(٦) تخطيط الأنساق الحضرية لشبكات المدن القومية والمحلية

تكشف من خلال التطور الحضرى فى المعمور الفيضى وجود دورات تطورية صغرى تتألف كل منها من اتجاهين ، يتمثل الأول فى زيادة سكان الحضر مع الأتجاه نحو التكثيف الحضرى ، ثم يظهر الأتجاه الثانى ويتمثل فى زيادة الوحدات الحضرية لمعادلة التكثيف وتحقيق العدالة المكانية فى التنمية الحضرية ، وتؤشر الفترة الأخيرة عن فشل أستراتيجية التنمية الحضرية الحالية لأن تزايد المحتوى السكانى كان كبيرا جدا بلغ أكثر من سبعة أمثال معدل تزايد الوحدات الحضرية ، هذا فضلا عن تزايد الكثافة الحضرية ، لذا لابد من استراتيجية جديدة فى التنمية الحضرية للمرحلة القادمة .

ويجب أن ترتكز تلك الأستراتيجية فى المرحلة القادمة على اتجاهين :

أ - تقييد الأتجاه بزيادة الوحدات الحضرية ، وتوفير التكلفات المطلوبة فى تجهيز القرى الكبرى لتحويلها الى مدن واستبدالها أما بانشاء مدن جديدة فى المناطق الصحراوية أو تنمية المراكز الحضرية القائمة بالمعمور الصحراوى .

ب - تقييد المحتوى السكانى للوحدات الحضرية بالتحديد الصارم لكردونات المدن لكى تتفق مع حدود الكتلة العمرانية .

ويتكشف من تطور الهيراركية الحجمية للمدن المصرية فى القرن العشرين عدة اتجاهات تخطيطية فيما يتعلق بتخطيط النسق الحضرى .

* يدل تناقص المدن الجوازية (أقل من عشرين ألف نسمة) فى القرن العشرين من ثلثى مدن النسق الحضري الى أقل من ربعه الى تقلصها واتجاهها نحو الأختفاء لارتفاع عتبة التحول القروى - المدنى ، لذا يجب التأكيد على عدم جدوى ضم مدن أخرى تقل عن عشرين ألف نسمة الى قائمة المدن .

* الأتجاه واضح نحو التركيز الحضرى فى المدن الكبيرة والضخمة (أكثر من مائة ألف نسمة) بنسبة سبعة أمثال فى الوحدات الحضرية ، وثمانية أمثال فى المحتوى السكانى ، وأصبحت هذه الشريحة الحضرية تشكل أكثر من سُبع إلى ثلاثة أرباع الوحدات والسكان على التوالى . وهذا يؤشر على الأتجاه نحو التضخم والتحضر الفقير ، ويجب تقييده .

* بتقييد عملية التركيز الحضرى فى المدن الكبرى ، وعدم ضم مدن أخرى تقل عن

عشرين ألف نسمة ، نضمن وجود نسق عمرانى متوازن يتميز بهيراركيته وأنتظامه بصفة عامة .

* ضرورة الأهتمام باكتمال الهيراركيات الأقليمية ، وربط الهيراركيات الحضرية بهيراركية الخدمات وتسهيلاتها تحقيقا لمبدأ العدالة المكانية .

بفحص التوازن الحضرى لشبكة المدن المصرية فى المدن والدلتا من ناحية وشبكات المدن المصرية فى المحافظات الفيضية ، يتكشف لنا مجموعة من الأتجاهات التخطيطية التى تحفظ التوازن الحضرى من ناحية ، وتدفع عملية التعمير فى المرحلة القادمة من ناحية أخرى

* تتميز شبكة المدن الفيضية على المستوى القومى بأختلال توازنى كبير ، ويتمثل هذا الأختلال فى وجود خمس سكان مدن الشبكة عبارة عن أحمال سكانية زائدة فوق الأحجام الطبيعية لثلاث مدن متضخمة هي القاهرة والأسكندرية والجيزة ، وبين قدر مماثل للأحمال السكانية الزائدة عبارة عن قصور سكانى حققته بقية المدن بالشبكة وهى الأغلبية ، وهذا يؤكد ترسيخ الإقطاع الحضرى فى شبكة المدن المصرية .

* ولكى نتخلص من الأختلال التوازنى فى الشبكة الحضرية لابد من اتباع سياسة التفريغ السكانى للأحمال الزائدة فوق الأحجام الطبيعية للمدن المتضخمة ، ويقدر حجم التفريغ السكانى بحوالى ٤١.٧١٥٤ نسمة ، لكن ما هو اتجاه التفريغ السكانى ، هل الى المدن المنكمشة التى سجلت قصورا سكانيا وهى أغلبية المدن الفيضية فى المعمور المصرى القديم ، أو اتجاه التفريغ السكانى الى مناطق التعمير الصحراوى الحديث ، ولكل خيار مزاياه ونقائصه :

*** البديل الأول : التفريغ فى اتجاه المدن الفيضية المنكمشة** ، وله مزاياه ونقائصه على النحو التالى :

أ - سيؤدى الى علاج أختلال التوازن الحضرى على المستوى القومى .

ب - سيؤدى الى أختلال التوازن الحضرى على مستوى الشبكات المحلية .

جـ - ستتطلب الى تكلفات توسعة البنيات التحتية للمدن المنكمشة التى ستستقبل الأحمال السكانية الزائدة بالمدن المتضخمة وهذا سيتكلف ١٧,١٨٨ مليار جنيه بأسعار ١٩٨٩ .

د - سيؤدى الى أهدار موارد عينية فى المدن المتضخمة فى هيئة سكن وامتدادات عمرانية

ستهجرها الأحمال السكانية الزائدة فى المدن المتضخمة .

و - صعوبة عملية تفريغ السكان من مجتمعات عالية التحضر الى مدن ذات مستويات تحضر متفاوتة الانخفاض عبر انحاء مصر .

ز - ستلعب المسافة دورا سلبيا فى نشر مجتمعات التفريغ من المدن الكبرى المتضخمة الى المدن المنكمشة التى تتباعد عن مثيلاتها المتضخمة بأكثر من ألف كيلو متر فى حدودها القصوى .

* **البديل الثانى : التفريغ فى إتجاه مناطق التعمير الصحراوى الحديث** ، ويمكن أن نحصر مزايا ونقائص هذا البديل على النحو التالى :

١ - سيؤدى إلى تخفيض أختلال التوازن الحضرى فى الشبكات القومية الفيضية من ٤,. إلى ١٢,. ، وتعتبر الأخيرة نسبة أختلال طفيفة .

٢ - سيصلح من أختلال توازن الشبكات المحلية للمدن فى المحافظات الفيضية .

٣ - رغم أنها تتطلب تكلفات انشاء بنيات تحتية للمجتمعات الجديدة ، لكنها دون تكاليف توسعة البنيات القديمة للمدن المنكمشة ، لأن الأخيرة تتحمل تكلفات مضافة تتمثل فى تآكل الأراضى الزراعية وتكلفة الزحام .

٤ - سهولة عملية التفريغ السكانى من المدن المتضخمة فى اتجاه مجتمعات التعمير الجديدة ، والتى تقع فى نطاقات متوازية ليست بعيدة من المدن المتضخمة ، اذا قورنت بعملية نشر التفريغ السكانى على شبكة مدن الجمهورية فى البديل الأول .

٥ - انتقال مجتمعات التفريغ السكانية من المدن المتضخمة وما تعانيه من ضغوط متنوعة إلى مجتمعات جديدة مخططة توفر المستويات المرغوبة ، مما يسهل عملية التفريغ السكانى .

ويعتبر البديل الثانى أفضل من الأول لاعتباره تسوية أختلال التوازن الحضرى على المستوى القومى والمحلى ، وأنه أقل كلفة من ناحية ثانية ، وأنه سيساهم فى تخفيف الضغوط على المعمور الفيضى بصفة عامة وشبكة المدن به بصفة خاصة .

* توجد مجموعة من التوصيات الأخرى لأستكمال توازن الهيراركية الحجمية لشبكة المدن المصرية فى الوادى والدلتا مثل : -

أ - أعتبار التلاحم الحضرى للقاهرة والجيزة وشبرا الخيمة وحدة حضرية وأدارية واحدة تحت

مسمى محافظة العاصمة - القاهرة ، ولاشك أن هذا سيؤثر على التوازن الحضرى فى شبكة مدن محافظة القليوبية والجيزة .

ب - انشاء شبكة مدن فى المحافظات الحضرية غير القاهرة مثل بورسعيد والسويس والأسكندرية بأنشاء مجموعة من المدن المائة الفية تنتشر على الأطار المساحى لتلك المحافظات ، أما بهدف تنظيم التفريغ السكانى للمدن المتضخمة كالاسكندرية ، أو تفريغ جزئى لمدينة بورسعيد رغم أنها سجلت أنكماشا على المستوى القومى ، ولكن التفريغ هنا جاء لاعتبارات ايكولوجية وضيق الموارد الأرضية ، أما مدينة السويس لاعتبارات تعميرية فى شرق القنال وخليج السويس .

جـ - التخلى عن اتخاذ حواضر المحافظات كقواعد ادارية للمراكز التى توجد بها تلك الحواضر الأقليمية ، للفوراق الكبيرة بينها وبين أكبر مركز عمرانى ريفى بالمركز ، واتخاذ أكبر البلدان قاعدة ادارية للمركز ، والتعامل مع الحواضر الأقليمية كوحدات ادارية مستقلة لها طابع خاص .

امتداداً لسياسة اللامركزية فى التنمية الحضرية ، وبعد تخفيف الأحمال السكانية الزائدة من المدن المتخضمة ، لابد من أستكمال التوازن الحضرى للشبكات المحلية بواسطة عدة أعتبارات هامة :

أ - الغاء كردونات المدن التي حققت تضخما سكانيا وأحمالا زائدة عن أحجامها الطبيعية وتقييد التوسع الأفقى والرأسى ، وخاصة تلك المدن الواقعة داخل الأراضى الزراعية .

ب - السماح للمدن التى سجلت قصورا سكانيا بأن تمتد رأسيا فقط أو أفقيا داخل الفراغات غير المستخدمة داخل الكتلة العمرانية .

جـ - السماح للمدن المنكمشة سكانيا بالنمو الأفقى إذ كانت واقعة بتخوم وهوامش الصحراء الشرقية والغربية مع الوادى والدلتا .

د - السماح للمدن التى سجلت أحمالا سكانية زائدة ، والتى تقع على مسافة قريبة تتراوح بين كيلو مترين وثلاثة كيلو مترات من التخوم الصحراوية للوادى بتفريغ أحمالها السكانية الزائدة في مدن صغيرة جديدة فى الهامش الصحراوى تحت ما يسمى بالمدن المتوأمة .

* * * * *

(٧) المصادر والمراجع

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، كراسات المحافظات الصحراوية .

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٨ .

٣) أحمد على اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٤) اكاديمية البحث العلمي ، الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ ، الرقم الكودى مشروع رقم ١٣ .

٥) جمال حمدان ، جغرفية المدن ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٦) خديجة عبد الرحمن عطية ، التحضر وتطور التوزيع الهرمى لمدن مصر ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، ندوة التوسع الحضرى ، ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ .

٧) سامح العلايلى ، مشروعات تخطيط المدن الكبرى وواقع التضخم السكانى ، ندوة التوسع الحضرى ، ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ .

٨) فتحى محمد مصيلحى ، تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى ، مطابع المدينة ، توزيع الأهرام ، ١٩٨٨ .

٩) فتحى محمد مصيلحى ، الهيراركية الحجمية والبعدية لشبكة القرى المصرية ، دراسات جغرافية ، المجلد الرابع ، العدد (٢) ، ١٩٩٠.

١٠) فتحى محمد مصيلحى ، الاتجاهات العامة للتحضر والحضرية فى جمهورية مصر العربية ، مجلة الجمعية الجغرافية العربية ، ١٩٨٧ .

١١) محمد صبحى عبد الحكيم واخرون ، التحضر فى جمهورية مصر العربية ، فى : محمد صبحى عبد الحكيم « مشرف » التحضر فى الوطن العربى ، الجزء الثانى ، معهد البحوث والدراست العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٢) Browing, H.L. and Gibbs, Z. <Some Measures of Semegraphic and social Relationships in American Cities > In Gibbs, J-, Urban Research Methods, New Jersy, 1961, p.p. 346 - 459.

(١٣ Cadwalder, M.T., Analytical Urban Geography, Spatial patterns and Theories, prentic-Hall, 1985.

(١٤ Dalton, R., Garlick, J., Minshull, R., Robinson, A., Networks in Geogrophy, Philip, 1980.

(١٥ Haggett, p., and R.J. Chorley, Networkp Analysis in Geogrophy, Arnold , 1969.

(١٦ Short, Z.R., An Introduction to Urban Geography, Routledge & Kegan Paul, London, 1984.

* * * * *